تنبيه المبتدي وتبصير المتقن

بشرح تذكرة الإمام ابن الملقن

الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

تنبيه المبتدي وتبصير المتقن

بشرح

تذكرة الإمام ابن الملقن

شرح الدكتور

أحمد جمال أبو سيف

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

فهذا شرح موجز على تذكرة الإمام ابن الملقن في علوم الحديث، وأصله محاضرات ألقيتها على طلاب العلم في مركز الإمام الألباني رحمه الله ثم رأيت تفريغها ونشرها لتعم الفائدة منها وأسميت الشرح "تنبيه المبتدي وتبصير

المتقن بشرح تذكرة الإمام ابن الملقن"[١]، سائلا ربي أن يجعله ذخرا لي يوم ألقاه وأن ينفع به طلاب العلم وأهله والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين.

قاله وكتبه
أحمد جمال أبو سيف
أبو عبد الرحمن

(١) مستمداً ذلك من قول المصنفﷺ: "فهذه تذكرة يتنبه بها المبتديء ويتبصر بها المنتهي.

مقدمات مهمّات

المقدمة الأولى: مبادئ علم مصطلح الحديث

اعلموا بارك الله فيكم أن لكل علم مبادئ يقوم عليها وهي عشر مبادئ ذكرها أهل العلم وقد نظمها غيرُ واحد من أهل العلم فمن ذلك قول ابن الصبّان رحمه الله[1]:

إن مبادئ كلِّ فَنٍّ عَشْرَة ... الحد والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

وإليك تفصيلها:

أولًا: الحد: أي ما حد هذا العلم وما تعريفه، ويجب أن نعلم أن الأصل أن نعرف الشيء بحده لا بثمرته وفائدته، فهذا أدق.

أيها الكرام أصول الحديث مركب من جزأين «**أصول**» و«**حديث**» ولا بد لنا أن نعرف الجزأين لنعرف المركب منهما، فأقول:

الأصول: جمع أصل، وهو: ما يبنى عليه غيره.

---

(١) حاشية الصبَّان على شرح الملوي الصغير على السلم المنورق، (ص ٣٥).

والحديث: في اللغة الجديد أو الكلام الذي يتحدث به. وهو ما نسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

وأصول الحديث: علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

قال الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

عِلْمُ الحَدِيثِ: ذُو قَوانِينْ تُحَدْ ... يُدْرَى بِها أَحْوَالْ مَتْنٍ وَسَنَدْ
فَذَانِكَ الموضوعُ، والمقصودُ ... أَنْ يُعرَفَ المقبُولُ والمَردُودُ

فالسند: في اللغة: المعتمد. وفي الاصطلاح: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

كقولنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ".....".

والمتن: في اللغة: ما صلب وارتفع عن الأرض. وفي الاصطلاح: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

---

(١) ألفية السيوطي، (ص ٣).

مثاله: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[(١)].

ثانيًا: موضوع هذا العلم:

السند والمتن من حيث القبول والرد.

ثالثًا: ثمرة هذا العلم:

قبل الكلام حول ثمرته أذكر كلمة للإمام العراقي في أهمية هذا العلم الشريف. قال ﵀: "فعلمُ الحديثِ خطيرٌ وَقْعُهُ، كثيرٌ نفعُهُ، عليه مدارُ أكثرِ الأحكامِ، وبه يُعْرَفُ الحلالُ والحرامُ، ولأهلِهِ اصطلاحٌ لابدَّ للطالبِ منْ فَهْمِهِ فلهذا نُدِبَ إلى تقديمِ العنايةِ بكتابٍ في علمِهِ"[(٢)]. ولو أردنا ذكر شيء من أقوال الأئمة في شرف هذا العلم وأهميته لطال بنا المقام.

أما ثمرته:

فهي: تمييز ما صحّ من الأخبار عن سقيمها، أن نميز بين المقبول والمردود، والحديث الصحيح من الضعيف. فهذا العلم حارس للشريعة من أن يدخل فيها غيرها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم (٥٠٢٧).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، (١/ ٩٧).

رابعًا: نسبة هذا العلم:

نسبته نسبة شريفة فهو منسوب إلى المصطفى ﷺ فيقال علم أصول الحديث النبوي.

خامسًا: فضل هذا العلم:

شرف كل علم بشرف موضوعه، وغايته، وشدة الاحتياج إليه، وهذا العلم شريف الموضوع شريف الغاية شديدة الحاجة إليه.

فموضوعه: كلام رسول الله ﷺ، **وغايته**: تمييز المقبول من المردود منها، أما الحاجة إليه فهو من أعظم العلوم نفعا وأثرا كيف لا، وبه تحفظ السنة عن التحريف والعبث والوضع، وبه تصان الشريعة، إذ ما من علم من العلوم الشرعية إلا وهو مفتقر إلى الحديث الشريف، فالقرآن الكريم محتاج إلى السنة بيانًا وتفصيلًا وتقييدًا، والفقه محتاج إلى أدلة السنة، وأصول الفقه ما استخرجت إلا من أدلة الكتاب والسنة، فمعرفة هذا العلم باب أصيل ومدخل مهم لكل طالب للعلوم الشرعية بشتى أنواعها وفنونها.

سادسًا: الواضع لهذا العلم:

ذكر الحافظ ابن حجر[١] وغيره من أهل العلم المتأخرين -رحمهم الله تعالى-: أن أول من صنف في هذا العلم: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي- ت: ٣٦٠هـ - صنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لكنه لم يستوعب جميع مسائل هذا العلم، وهذا شأن كل علم فيبدأ التصنيف بالتدرج ثم يأتي من يصنف في العلم تصنيفًا كاملًا، ولعل أول من صنف تصنيفًا كاملًا في علم أصول الحديث هو الإمام أبو عبد الله الحاكم : في كتابه (معرفة علوم الحديث).

سابعًا: الاسم:

هذا العلم له أسماء متعددة منها: علم مصطلح الحديث، علم الرواية، علم النقل، علم الحديث، علم أصول الحديث.

ثامنًا: الاستمداد:

استمد العلماء هذا الفن، بطريق التتبع والاستقراء للنصوص الشرعية وأقوال السلف وتصرفات العلماء.

تاسعًا: حكم الشارع:

أما حكم تعلم هذا الفن، فهو فرض كفاية على عموم الأمة، وهو فرض عين على من تصدى له.

---

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح، (١/ ٩).

عاشرًا: المسائل:

أي مسائل هذا العلم وأنواعه وأقسامه وهذا ما سوف نتدارس في هذا الكتاب بإذن الله تعالى.

قال الناظم ﷺ ومن درى الجميع حاز الشرفا

فمن أعانه الله جل جلاله لمعرفة هذه الأمور جميعها ووفقه لذلك فقد فاز وحاز شرفًا عظيمًا نسأل الله جل جلاله أن يسلك بنا وبكم سبل الهداية والنجاة وألا يستخرج منا إلا ما يرضيه عنا.

المقدمة الثانية: متعلقة بالمؤلف

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين أبو حفص الأنصاري، الوادي آشي، الأندلسي، التكروري الأصل، ثم المصري الشافعي، المعروف بابن النحوي؛ لأن أباه كان عالمًا بالنحو، ويعرف أيضًا بابن الملقن.

وسمي بابن الملقن؛ لأن والده توفي وله من العمر سنة واحدة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقن القرآن في الجامع الطولوني، فلازمه سراج الدين وصحبه من صِغره، وتزوج من أمه، وكان : يغضب من نسبه إليه ولم يكتبه بخطه وإنما كان يكتب ابن النحوي.

ولد الإمام يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة.

رحل الإمام في طلب العلم ولقي عددا من أهل العلم منهم: الحافظ العلائي، وابن سيد الناس، وتقي الدين السبكي، ومغلطاي والعز ابن جماعة، والقطب الحلبي. وقد أثر هؤلاء الأعلام في شخصيته وعلمه.

وتقلد عددا من المناصب كالقضاء والتعليم وهما أشرف المناصب في وقته.

وفي ليلة الجمعة السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة "٨٠٤هـ" كانت وفاته بالقاهرة[1].

المقدمة الثالثة: متعلقة بهذا الكتاب

الكتاب هو التذكرة في علوم الحديث.

قال المصنف ﷺ: «فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتبضتها من "المقنع" تأليفي».

فهذه التذكرة متعلقة بعلوم الحديث يستفيد منها صنفان من الناس: **مبتدئ**

---

(١) انظر طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة(٤/ ٤٣)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الشافعي(ص١٢٩)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع(١١/ ١٥٨)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، (١/ ٥٠٨).

يتعلم منها ويتنبه بها على أصول هذا العلم ويتابع بعدها في السير قدما في هذا العلم الشريف؛ فإن التذكرة معدودة في أول السلم في علم الحديث وبعدها درجات ومراقي متعددة.

والصنف الثاني ممن يستفيد من هذه التذكرة: **المنتهي**؛ وهو طالب العلم المتقدم الذي وصل في سلم دراسة هذا العلم إلى أعلاه، يستفيد منها في مراجعة هذا العلم الشريف وتذكر مسائله وأنواعه.

وأفادنا النص أن هذه التذكرة ملخصة من كتاب للمؤلف نفسه: وهو كتابه **"المقنع في علوم الحديث"**، وهذا الكتاب المبارك اختصار لمقدمة الإمام ابن الصلاح الشهيرة في علوم الحديث.

وقد احتوت التذكرة على وجازتها على ما يقرب من ثمانين نوعا من أنواع علوم الحديث ابتدأها المصنف: بالحديث الصحيح والذي يقدم لأن معرفته والوصول إليه هو مقصود دراسة هذا العلم الشريف.

بعد هذه الوقفات المهمات نبتدي بالمتن نعلق عليه ونوضح مسائله وفوائده.

نَص التذكرة في عُلوم الحديث

قال الإمام ابن الملقن رحمه الله:

الله أحمد على نعمائه، وأشكر على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق محمد، وآله، وأسلم .

وبعد، فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتديء، ويتبصر بها المنتهي، اقتضبتها من "**المقنع**" تأليفي، وإلى الله أرغب في النفع بها؛ إنه بيده، والقادر عليه .

أقسامه ثلاثة: صحيح، وحسن، وضعيف.

فالصحيح: ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه، ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في "صحيحيهما".

والحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحفظ والإتقان، ويعمه والذي قبله

اسم (الخبر القوي)

والضعيف: ما ليس واحدا منهما . وأنواعه زائدة على الثمانين.

المسند: وهو ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ .

والمتصل: وهو ما اتصل إسناده، مرفوعا كان أو موقوفا، ويسمى (موصولًا) أيضًا، وضده المفصول.

والمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ج خاصة، متصلًا كان أو غيره.

والموقوف: وهو المروي عن الصحابة قولا أو فعلا أو نحوه، متصلا كان أو منقطعا، ويستعمل في غيرهم مقيدا؛ فيقال: (وقفه فلان على عطاء) -مثلًا- ونحوه.

والمقطوع: وهو الموقوف على التابعي، قولا له أو فعلا.

والمنقطع: وهو ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان.

والمرسل: وهو قول التابع - وإن لم يكن كبيرا - (قال رسول الله ﷺ)، ومنه ما خفي إرساله.

والمعضل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى **(منقطعا)** أيضا؛ فكل معضل منقطع، ولا عكس.

والمعلق: وهو ما حُذِف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.

والمعنعن: وهو ما أتي فيه بصيغة (عن)، كـ(فلان عن فلان)، وهو متصل إن لم يكن تدليس، وأمكن اللقاء.

والتدليس: وهو مكروه؛ لأنه يوهم اللقي والمعاصرة بقوله: (قال فلان)، وهو في الشيوخ أخف.

والشاذ: وهو ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس.

والمنكر: وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ.

والفرد: وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة، أو جهة خاصة، كقوهم: (تفرد به أهل مكة)، ونحوه.

والغريب: وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه، فإن انفرد اثنان أو ثلاثة، سمي **عزيزا**، فإن رواه الجماعة، سمي **مشهورا**، ومنه **المتواتر**، و**المستفيض**، وهو ما زاد رواته في كل مرتبة على ثلاثة.

والمعلل: وهو ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته، مع السلامة عنها ظاهرًا.

والمضطرب: وهو ما يروى على أوجه مختلفة متساوية.

والمدرج: وهو زيادة تقع في المتن ونحوه.

والموضوع: وهو المختلق المصنوع، وقد يلقب بـالمردود والمتروك والباطل والمُفْسَد.

والمقلوب: وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.

والعالي: وهو فضيلة مرغوب فيها، وتحصل بالقرب من النبي ﷺ ومن أحد الأئمة في الحديث، وبتقدم وفاة الراوي، وبالسماع.

والنازل: وهو ضد العالي.

والمصحف، وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد، وفيه تصانيف.

والمختلف: وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما.

والمسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة، وقَلَّ فيه الصحيح.

والاعتبار: وهو أن يروي حماد بن سلمة -مثلًا- حديثًا لا يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، **والمتابعة**: أن يرويه عن

أيوب غير حماد، وهي **المتابعة التّامة، والشاهد**: أن يروى حديث آخر بمعناه.

وزيادة الثقات، والجمهور على قبولها.

والمزيد في متصل الأسانيد.

وصفة الراوي، وهو العدل الضابط، ويدخل فيه: معرفة **الجرح والتعديل**.

وبيان سن السماع، وهو التمييز، ويحصل في خمس غالبا، **وكيفية السماع والتحمل، وكتابة الحديث**، وهو جائز إجماعا، وتصرف الهمة إلى ضبطه، **وأقسام طرق الرواية**، وهي ثمانية: **السماع** من لفظ الشيخ، **والقراءة عليه، والإجازة** بأنواعها، **والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة**.

وصفة الرواية وأداؤها، ويدخل فيه: **الرواية بالمعنى، واختصار الحديث**.

وآداب المحدث، وطالب الحديث.

ومعرفة غريبه ولغته، وتفسير معانيه، واستنباط أحكامه، وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وفاقا وخلافا .

ويحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي الوجوب والندب والتحريم والكراهة والإباحة، ومتعلقاتها، من **الخاص**؛ وهو ما دل على معنى واحد، **والعام**؛ وهو ما دل على شيئين من جهة واحدة، **والمطلق**؛

وهو ما دل على معنى واحد مع عدم تعيين فيه ولا شرط، **والمقيد**؛ وهو ما دل على معنى مع اشتراط آخر، والمفصل؛ وهو ما عرف المراد من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره، **والمفسر**؛ وهو ما ورد البيان بالمراد منه في مدلوله، **والمجمل**؛ وهو ما لا يفهم المراد منه ويفتقر إلى غيره، والتراجيح بين الرواة أيضا، من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضا مع التباين فيه، وغير ذلك.

ومعرفة **ناسخه ومنسوخه**.

ومعرفة **الصحابة، وأتباعهم، ومن روى من الأكابر عن الأصاغر،** كرواية النبيﷺ عن تميم الداري والصديق وغيرهما، ويلقب أيضا **برواية الفاضل عن المفضول**، ورواية الشيخ عن التلميذ، كرواية الزهري ويحيى بن سعيد وربيعة وغيرهم، عن مالك، ورواية النظير عن النظير، كالثوري وأبي حنيفة عن مالك، حديث "الأيم أحق بنفسها من وليها".

ومعرفة **رواية الآباء عن الأبناء**، كرواية العباس، عن ابنه: الفضل، **وعكسه**، وكذا رواية الأم عن ولدها.

ومعرفة **المدبج**، وهو **رواية الأقران** بعضهم عن بعض، فإن روى أحدهما عن الآخر، ولم يرو الآخر عنه، فغير مدبج.

ومعرفة **الإخوة والأخوات**، كعمر وزيد ابني الخطاب.

ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، كالسراج؛ فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.

ومن لم يرو عنه إلا واحد، من الصحابة فمن بعدهم، كمحمد بن صفوان: لم يرو عنه غير الشعبي.

ومن عرف بأسماء أو نعوت متعددة، كمحمد بن السائب الكلبي المفسر.

ومعرفة الأسماء والكنى، والألقاب، ومعرفة مفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية، وعكسه.

ومن وافق اسمه اسم أبيه.

والمؤتلف والمختلف.

والمتفق والمفترق.

وما تركب منهما.

والمتشابه.

والمنسوب إلى غير أبيه، كبلال بن حمامة.

والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء وهو بخلافه؛ كأبي مسعود البدري؛فإنه نزلها، ولم يشهدها.

والمبهمات.

والتواريخ، والوفيات.

ومعرفة الثقات والضعفاء ومن اختلف فيه؛ فيرجح بالميزان.

ومن **اختلط** في آخر عمره من الثقات، وخرف منهم، ومن روى قبل ذلك عنهم، ومن احترقت كتبه أو ذهبت فرجع إلى حفظه فساء.

ومن حدث ونسي، ثم روى عمن روى عنه.

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء، والموالي، والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي.

وهذا آخر **"التذكرة"**، والله أعلم بالصواب، وهي عجالة للمبتدئ فيه، ومدخل للتأليف السالف المشار إليه أولا؛ فإنه جامع لفوائد هذا العلم وشوارده، ومهماته وفرائده، ولله الحمد على تيسيره وأمثاله.

قال مؤلفها: فرغت من تحرير هذه **"التذكرة"** في نحو ساعتين، من صبيحة يوم الجمعة، سابع عشري جمادى الأولى، سنة ثلاث وستين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها وما بعدها في خير.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

اللّٰه أحمد على نعمائه، وأشكر على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق: محمد، وآله، وأسلم. وبعد، فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدئ، ويتبصر بها المنتهي، اقتبضتها من "المقنع" تأليفي، وإلى اللّٰه أرغب في النفع بها؛ إنه بيده والقادر عليه.

ابتدأ المصنف: رسالته بالبسملة والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وهذه عادة أهل العلم، يفتتحون كتب العلم ورسائله بالبسملة والحمدلة تبركًا وتيمنًا بالكتاب المجيد الذي ابتدأه جل وعلا بالبسملة والحمدلة، يقول الحافظ ابن حجر: "وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح الكتب بالبسملة"[(١)]. وتتنوع الطرق فيها هذا. وتجدر الإشارة أن الأحاديث في هذا الباب لا تصح، أمثلة:

(كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيه ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهو أقْطَعُ) [(٢)].

(كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بحمدِ اللهِ أقطَعُ) [(٣)].

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ١٤).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦٩-١٢١٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (١٨٩٤).

(كلُّ كلامٍ -أو أَمرٍ- ذي بالٍ لا يُفتَحُ بذِكْرِ اللهِ فهو أَبتَرُ. أو قال: أَقطَعُ) [(١)].

بدأ بحمد الله على النعم وشكره على آلائه، من أهل العلم من قال معناهما واحد؟ ومنهم من قال إن النعم مختصة بالنعم الظاهرة، والآلاء بالنعم الباطنة.

وفرق بين الحمد والشكر، ووقع الخلاف هل بينهما فرق أم معناهما واحد، فمن أهل العلم من قال إن معناهما واحد وهو قول شيخ المفسرين ابن جرير الطبري [(٢)]، ولكن الراجح عند أهل العلم أن الحمد يختلف عن الشكر:

فالحمد يختص باللسان، والشكر يكون باللسان والقلب والجوارح، قال تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ:١٣].

وأن الحمد يكون في مقابل النعمة ويكون بدون النعمة، فهو الثناء على الله بنعمائه أو بكماله وجلاله، بينما الشكر لا يكون إلا في مقابل نعمة.

ثم صلى على النبي ﷺ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعني الثناء عليه ﷺ في الملأ الأعلى، كما فسرها الإمام أبو العالية الرياحي وذكر ذلك

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٩- رقم٨٦٩٧). وانظر: إرواء الغليل للألباني (١/ ٢٩- ٣٢).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، (١/ ١٣٨).

الإمام البخاري في صحيحه[(١)]، فمعنى قولنا «اللهم صلّ على محمد» أي اللهم أثنِ على محمد ﷺ في الملأ الأعلى الذين هم الملائكة المقربون.

ثم قال:

فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتبضتها من "المقنع" تأليفي، وإلى الله أرغب في النفع بها، إنه بيده، والقادر عليه.

فيها مسائل:

أولًا: أخذ العلماء اسم هذا الكتاب من هذا النص أعلاه.

ثانيًا: الحديث هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية.

فالقول: كقوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**... »[(٢)].

الفعل: ما نقل من فعله ﷺ، مثلًا: كان النبي ﷺ يضجع بعد سنة الفجر اضطجاعه خفيفة ينتظر إقامة الصلاة[(٣)].

---

(١) ذكره البخاري في صحيحه معلقًا (٦/ ١٥١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية، رقم (١٩٠٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (٩٩٤).

التقرير: إقراره ﷺ لشيء فُعل أمامه، فلم ينكره بل أقره، ومن أشهر الأمثلة على ذلك: إقراره ﷺ لخالد بن الوليد ت أن يأكل الضب على مائدته ﷺ ولم يأكل النبي ﷺ منه، ولم ينه عن أكله[(١)].

الصفة الخَلقية: وصف النبي ﷺ مثلا من كونه أبيضًا مشربًا بحمرة، وكان رِبعة من الرجال وغيرها[(٢)]، وهي ليست من التشريع، لكن أدرجت في علم الحديث حتى يكون العلم شاملًا لشؤون رسول الله ﷺ.

الصفة الخُلقية: وهي الأخلاق التي كان يتحلى بها النبي ﷺ، وهذه يتعلق بها تشريع من ناحية كوننا مأمورون بالتأسي به ﷺ، فمثلا (كان النبي ﷺ أشد حياءً من العذراء في خدرها) [(٣)]، وهذا ليس خبرًا مجردًا، بل المراد منه الاقتداء به ﷺ.

ثالثًا: المنتفع من هذه التذكرة صنفان من الناس:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو، رقم (٥٣٩١). ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٦).

(٢) وفي صحيح الإمام البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، وينظر في أوصافه ﷺ، كتب الشمائل.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه ﷺ، رقم (٢٣٢٠).

مبتدئ يتعلم منها ويتنبه بها على أصول هذا العلم وأنواع الحديث وأقسامه تنبيهًا وجيزًا يجعله كالمفتاح لما بعده، فهذا العلم له درجات ينبغي لطالب العلم أن يتدرج بها، وبالتالي هذه التذكرة لا تكفي طالب العلم، ولا بد له من أن يتابع بها قدمًا في هذا العلم الشريف، فهي معدودة في أول السلم في مصطلح الحديث فلا بد لطالب العلم أن يتدرج في طلب العلم، فعلماؤنا وضعوا لنا طريقًا نسير عليه فلم يتركونا دون إرشاد، وضعوا لنا خطة وطريقة حتى نصل، والوصول يكون بالتدرج والأيام والليالي ويتقدم فيه الطالب رويدًا رويدًا، أما أن يأتي طالب علم مبتدئ يقتحم أعالي المسائل هذا لا يجوز بل يكون ضررًا عليه، مثلا اقتحام مسائل العلل والخلاف بين أهل العلم في مبحث علل الحديث دون تعلمك أصول العلم، ولعل ضرره يكون عليك أن تنقطع عن إكمال الطريق، بينما من طلب العلم بالتدريج فإنه يأخذ في كل مرة ما يناسب بنيته العلمية.

المنتهي: طالب العلم المتقدم والذي درس وتقدم ووصل إلى أعلى السلم، الفائدة له كمراجعة لهذا العلم.

رابعًا: أفادنا النص أيضًا أن هذه التذكرة ملخصة وموجزة من كتاب آخر هو من تأليف الإمام نفسه، اقتبضتها أي اختصرتها من كتاب «**المقنع في علوم الحديث**» وهو من الكتب الجليلة في علم المصطلح، اختصر فيه وزاد على مقدمة

الإمام الحافظ ابن الصلاح﵀: والتي تعد في أعلى قبة علم أصول الحديث والتي اختصرها ونظمها كثير من أهل العلم منهم ابن النحوي :.

فاقتصر المصنف﵀: في هذه التذكرة بذكر أنواع علوم الحديث مع بيان حدها ولم يتوسع في المسائل المتعلقة بكل نوع، فمثلا يعرف الصحيح تعريفًا فقط، بينما لم يذكر مسائل هذا النوع الذي يندرج تحته مسائل متعددة، فكان هدفه الاختصار تيسيرًا لطلبة العلم المبتدئين ومراجعةً للمنتهين؛ فلا يدخل في الخلاف أو الترجيح وغيره.

وأرادها المصنف تذكرة مختصرة، راجيًا الله أن ينفع بها مؤلفها بالأجر والمثوبة، وينفع بها طلبة العلم، إن النفع بيده.

خامساً: وهذه التذكرة التي بين أيدنا احتوت على ما يقرب من ثمانين نوعًا من أنواع الحديث، ابتدأها المصنف﵀: تعالى بالكلام حول الحديث الصحيح. والحديث الصحيح يقدمه أهل العلم، لأن معرفته والوصول إليه هو مقصود دراسة هذا العلم الشريف، لذلك قال البيقوني﵀: في المنظومة البيقونية[1]:

أوَّلُـهـا الصَّحـيحُ وهو ما اتَّصـل إسـنَـادُه وَلـم يـُشَـذ أو يُـعـلّ
يـرويه عـدلٌ ضـابطٌ عـن مثـله مُـعـتـمـدٌ في ضـبـطِهِ ونـقـلِهِ

(١) المنظومة البيقونية، المؤلف: عمر أو طه بن محمد بن فتوح البيقوني، (ص٧).

سادساً: عند شرح علم مصطلح الحديث، يبدأ أهل العلم بالمنظومة البيقونية أو بالتذكرة، لكن التذكرة قد تكون أفضل والله أعلم؛ لأن البيقونية وجيزة ولم تستوعب هذه الأنواع الثمانين من الحديث الموجودة في التذكرة.

وشرح الإمام السخاوي﵀: هذه التذكرة في علوم الحديث، والكتاب هو «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر».

قال المصنف﵀:

أقسامه ثلاثة: صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيف.

وهذا التقسيم من حيث القَبول والرد.

ويجدر التنبيه على أن هذا التقسيم لم يكن مشهورًا عند الأئمة المتقدمين، فكانوا يقسمون الحديث إلى قسمين: مقبول ومردود، صحيح وضعيف، فالحسن لم يكن مشتهرًا بينهم، ولا نقول لم يكن موجودًا، وأكثر من شهره ونَوَّهَ بذكره الإمام محمد بن عيسى الترمذي صاحب السنن﵀ وهذا التنبيه مهم، لأننا نحتاج معرفة هذا عند قراءة كتب المتقدمين، فإذا قالوا ضعيف قد يكون المراد هو الحسن، فينبغي التنبه لذلك.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فالصحيح: ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه، ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في «صحيحيهما».

ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: بالحديث عن الصحيح وهذا شأن أكثر علمائنا ممن صنف في هذا العلم؛ لأنه ثمرة هذا العلم وغايته كما تقدم في المبادئ العشرة تمييز الصحيح من الضعيف.

وذكر من مسائل الصحيح مسألتين فقط:

١- **حده وتعريفه**، فقال: ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه.

٢- **مكان وجوده**: من مظان الصحيح كتابي صحيح البخاري ومسلم.

هذا التعريف عليه ملاحظة: أن المصنف غفر الله له لم يجر فيه على طريقة الحدود والتعريفات فالأصل أن يعرف الشيء تعريفًا جامعًا (جامعًا لأوصاف المعرف) مانعًا (يمنع غيره من الدخول فيه)، ونحن نلتمس العذر له رَحِمَهُ اللَّهُ بأن الذي دفعه لهذا هو الاختصار، وننبه هنا أن من الأدب أن ننتقد أهل العلم بأدب واعتذار بإجلال وتقدير. فنحن نقتدي بأئمتنا ونتعلم منهم وندعو لهم ونثني عليهم وندافع عنهم ولا نذكرهم إلا بالجميل، وإن أخطأ الواحد منهم فإننا لا نتابعه على خطئه بل نعتذر له ونصحح خطأه وحسب دون تخشين العبارة معهم

فقال النبي ﷺ: «**ليس منا من لم يعرف لعالمنا قدره**» [(١)].

ومما يجدر التنبه إليه أن الإمام المصنف رحمه الله عرَّف الصحيح في كتابه «المقنع» الذي هو أصل هذه التذكرة فقال: «ما اتصل إسناده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علّة»[(٢)]، وهذا التعريف موافق لما اتفق عليهالمحدثون.

فأهل العلم عرفوا الحديث الصحيح بشروط خمسة مجمع عليها أنها **حد الصحيح**:

فالحديث **الصحيح اصطلاحًا**: هو ما اتصل إسناده بنقل عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عله.

قال الإمام العراقي في الألفية[(٣)]:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا ... إلى صَحِيْحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنْ
فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الإسْنَادِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوْذِ ... وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوْذِي

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٣٢٣ رقم ٢٢٨٠٧).

(٢) المقنع، (١/ ٤١).

(٣) ألفية العراقي، (ص٩٣).

وقال البيقوني في منظومته[1]:

أوَّلُـهـا الصَّحـيحُ وهو ما اتَّصـل إسـنَـادُه وَلـم يـُشَـذ أو يُـعـلّ
يروِيه عدلٌ ضابطٌ عـن مثلـه مثلـه مُـعـتـمـدٌ في ضـبـطِهِ ونـقـلِهِ

فالشروط الخمسة المتفق عليها هي:

١- اتصال السند:

السند: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن، واتصال الإسناد هو أن يكون كل راوٍ من الرواة تحمّل (أي تلقّى) هذا الحديث عن الراوي الذي فوقه بطريق صحيح معتبر، فلو قلنا مالك عن نافع عن ابن عمر هذه سلسله في الإسناد ينبغي فيها أن يكون كل راوٍ أخذ الحديث (تلقاه وتحمله) عن شيخه (الراوي الذي فوقه) بطريق صحيح معتبر، والصحيح المعتبر له صور متعددة، سيأتي تفصيلها، ومن أبرزها: السماع والعرض، سماع التلميذ الحديث من شيخه، أو عرض التلميذ الحديث على شيخه. فينبغي للتلميذ أن يكون أخذ الحديث عن شيخه بطريق صحيح إما سماعًا وإما عرضًا وإما إجازة إلخ...

٢- عدالة الرواة:

العدل: هو مسلم بالغ عاقل متصف بالتقوى مجتنب للمفسقات وخوارم المروءة.

---

(١) المنظومة البيقونية، (ص٧).

والمروءة باختصار هي: فعل الحسن واجتناب القبيح.

في علم الحديث يوجد مصطلح التلقي «أخذ الحديث» ومصطلح الأداء «تحديث به غيرك»، وشروط العدل أعلاه هي شروط الأداء «التحديث». فقد يتلقى الحديث كافرًا لكن لا يقبل تحديثه إلا مسلما.

فمثلًا: جبير بن مطعم حينما كان مشركًا سمع الرسول ﷺ يقرأ بسورة الطور في صلاة المغرب[1]، تلقى الحديث وهو كافر، وقبلناه منه حينما أداه وهو مسلم.

العقل شرط في التلقي والأداء. والتمييز شرط للتلقي فقط.

٣- ضبط الرواة:

الضبط هو: قوة الحفظ وأن يؤدي الحديث كما سمعه.

قالوا: فمن أدى حديث شيخه كما سمعه منه فهو ضابط، وأهل العلم يقولون الضبط ضبطان؛ لأن الرواة على قسمين: قسم يحفظ وقسم يكتب.

ضبط صدر: أي الحفظ، يحفظ الراوي حديث شيخه ويستحضره وقت حاجته له.

ولا يشترط في الضبط عدم الخطأ، فإن كبار الأئمة وقع منهم الخطأ والوهم، لكن العبرة بعموم حال الراوي وندرة الخطأ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، رقم (٧٦٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، رقم (٤٦٣).

وضبط الكتاب: الراوي الذي يكتب، إذا حدث من كتابه فلا بد له أن يصون كتابه ويحميه من أن يقع فيه تحريف من قلمه أو قلم غيره، ولا يدفعه إلى غيره ممن لا يحفظه فيزيد فيه أو ينقص منه.

بعض أهل العلم اشترط ألا يعطي من كان من هذا القسم كتابه لغيره، حتى لا يقع فيه أي تغيير.

مسألة:

اختلف أهل العلم أيهما أقوى ضبط الصدر أم ضبط الكتاب؟

والراجح هو ضبط الكتاب؛ ذلكم أن الحفظ خوان.

إذًا، الراوي له شرطان «العدالة والضبط»، وإذا اجتمعنا في الراوي نشأ مصطلح جديد وهو «**الثقة**».

فأسهل تعريف **للراوي الثقة**: هو العدل الضابط. واجتماع الوصفين شرط لقبول حديث الراوي.

فقد يكون الراوي ضابطًا لكن ليس عدلاً والعكس صحيح، لكن المطلوب أن يكون ثقةً جمع بين العدالة والضبط حتى يُقبل حديثه.

٤- انتفاء الشذوذ (عدم الشذوذ):

والشذوذ: مخالفة الراوي المقبول (أو الثقة) لمن هو أولى منه. معنى كونه أولى منه أي: أحفظ وأضبط منه أو أكثر عددًا منه.

فيأتي راوٍ يروي رواية يخالف فيها من هو أحفظ منه وأضبط منه، أو يخالف جماعة من الثقات، فيحكم على روايته بالشذوذ.

ولن نتوسع في هذا الباب، لأن التفصيلات فيه كثيرة ووقع فيها خلاف بين أهل العلم تنظيرًا وتطبيقًا، وسوف نكتفي بالإشارة إليه في هذه المرحلة، ثم نتدرج بالتوسع في هذا الباب في المراحل القادمة إن شاء الله. ولعل مبحث الشاذ في علم الحديث من أدق وأصعب مباحث علوم الحديث.

٥- انتفاء العلة:

العلّة: سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها.

فمثلًا: عندنا إسناد ظاهره السلامة والصحة، لكن فيه سبب خفي غير واضح يقدح في صحة الحديث، وهذا السبب لا يدركه كل أحد بل المتخصص والمتبحر في هذا العلم، الذي عاش مع الأسانيد والرجال، فقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ أحد الأئمة النقاد المحدثين: «كلامنا عن الأحاديث عند الجُّهال كهانة»[1] يعني كلامنا من غرابته على من لا يفقه كالذي يتكهن، هذا دال على دقة هذا لعلم وقلة من يتقنه.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم، (١/ ٣٨٩).

فمتى ما اجتمعت هذه الشروط الخمسة في حديث فهو صحيح، فإذا تخلف شرطٌ واحد منها انتقل من كونه حديثًا صحيحًا إلى نوع آخر من علوم الحديث بحسب هذا الشرط المنتفي.

مثال على الحديث الصحيح:

في مسند الإمام أحمد رحمه الله[1]، قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا محمد بن إدريس الشافعي قال: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يبِعْ بعضُكم على بيعِ بعضٍ**» ثم قال: «**ونهَى عن النَّجَشِ ونهَى عن بيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ ونهَى عن المُزابنةِ والمزابنةُ بيعُ الثَّمرِ بالتَّمرِ كيلًا وبيعِ الكرْمِ بالزَّبيبِ كيلًا**».

نلاحظ معًا:

اتصال السند: هذا الحديث إسناده متصل، كل واحد من الرواة تلقى الحديث عمن فوقه بطريق صحيح معتبر. و(حدثنا) من أرفع صيغ الأداء، والشافعي قال أخبرنا، ومالك عن نافع عن ابن عمر (هذه سلسلة الذهب).

الرواة قبل الصحابي أئمة (فهم ثقات لا ريب)، وقرر أهل العلم أنه لا شذوذ فيه ولا علة له، فهذا الحديث الذي بين أيدينا جمع شروط الحديث الخمسة.

إشكال وبيان: بما أن هذا الشروط الخمسة أجمع عليها أهل العلم، فلماذا وقع الخلاف بين أهل العلم في التصحيح والتضعيف؟

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٠٨-٥٨٦٢).

الجواب: التصحيح والتضعيف أمر اجتهادي. فأهل العلم لم يختلفوا في الشروط، لكن اختلفوا في:

* **تحقق هذه الشروط.**

* **كيفية تطبيقها على الحديث.**

مثلًا، قد يرى عالم أن هذا الراوي ثقة، فيخالفه عالم آخر، ما اختلفوا في الشرط، لكن هل تحقق الشرط في فلان دون فلان؟

والتطبيق، مثلًا اتصال السند، أحدهم يقول هذا السند متصل، الآخر يقول فيه انقطاع، لم يختلفوا على الشرط، لكن في تطبيق الشرط وهل تحقق أم لا؟

فهذا سبب وقوع الاختلاف بينهم في التصحيح والتضعيف.

قال المصنف رحمه الله:

ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في صحيحهما.

المتفق عليه: هو ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث نفس الصحابي وهو أعلى أنواع الصحيح.

يجب التنبيه على أن وجود الصحيح من حديث رسول الله غير مقتصر على الصحيحين، وقد عبر غير واحد من أهل العلم أنه من حصر الصحيح في الصحيحين فقط هذا قول مبتدع.

قال الإمام البخاري: «تركت من الصحاح خشية الإطالة»[(١)].

قال الإمام مسلم: «ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه»[(٢)].

ومن المعلوم أن أهم مظانِّ الحديث الصحيح؛ صحيحي الإمامين العظيمين، الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما الله، وقد تلقت الأمة الصحيحين بالقَبول.

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح: (ص١٩).

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح: (ص٢٠).

نكمل شرح قول المؤلف ﷺ: **أقسامه ثلاثة: صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيف.**

والحسن: بعد ذكر الصحيح ذكر الحسن، وقد ذكرنا أن هذا التقسيم إنما هو من حيث القبول والرد.

الحديث الحسن من أنواع الحديث التي حصل فيها اختلاف كبير بين المحدثين في ذكر تعريفه وبيان حده وسبب ذلك تردده بين القبول والرد؛ ذلكم أنه ارتقى عن درجة الضعيف ولم يصل إلى درجة الصحيح.

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر. عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة. وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عنه الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه»[1].

والذي يهمنا من ذلك كله أن نقول:

الحسن: ما اتصل سنده بنقل العدل الذي **خف ضبطه** من غير شذوذ ولا علة.

والمتأمل في هذا التعريف يجد أن الحديث الحسن اتفق مع الحديث الصحيح في أربعة من الشروط الخمسة، فهو متصل السند، رواته عدول، وليس فيه شذوذ وليس له علة.

---

(١) اختصار علوم الحديث،(ص٣٧).

واختلف عن الصحيح في شرط واحد فنجد أن رواته من ناحية الضبط ليسوا بدرجة الضبط عند رجال الصحيح، بل نزلوا عن مرتبتهم؛ فقد وصفوا بأنهم خف ضبطهم، أو قصر ضبطهم عن درجة رجال الصحيح.

وهذا حد الحسن لذاته. والحسن لذاته إذا تعددت طرقه صار صحيحا لغيره.

فالصحيح لغيره هو: ما اتصل إسناده بنقل عدل خف ضبطه ولم يكن شاذًا ولا معللًا وارتقى بمتابع أو شاهد.

إذن هو حسن لذاته لما وجدنا لهذا الراوي متابعا أو لهذا الحديث شاهدا ارتقى من كونه حسنا لذاته إلى كونه صحيحا لغيره أي لاجتماع الطرق.

مسألة:

ويهمنا جدا أيها الأخوة الكرام أن نبين مسألة متعلقة بالحديث الحسن وهي أن الحديث الحسن يحتج به في العقائد والأحكام.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح...»[1].

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،(ص٢٩).

قال الإمام العراقي رحمه الله[1]:

وَالفُقَهَـــاء كلُّهُـــمْ يَسْـــتَعمِلُه وَالعُلَـــمَاءُ الجُـــلُّ مِـــنْهُمْ يقبلـــه
وَهْـوَ بأقْسَـامِ الصَّـحِيْحِ مُلْحَـق حُـجّـيـَّةً وإنْ يَـكُـنْ لا يُـلـحَـقُ

ويهمنا كذلك أيها الكرام الإشارة إلى مظان الحديث الحسن، وأماكن وجوده: ولعل أبرز ذلك جامع الإمام الترمذي وسبق أن أشرنا إلى أن الإمام الترمذي هو من شهره ونوه بذكره، وكذلك سنن أبي داود وسائر كتب السنن.

قال المصنف رحمه الله:

ويعمه والذي قبله اسم «الخبر القوي».

فالحديث الصحيح والحديث الحسن يجتمعان في اسم القبول ووصف القوة وإمكانية الاحتجاج بهما وإن تفاوتت مراتبهما.

(١) ألفية العراقي، (ص٩٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والضعيف: ما ليس واحدًا منهما.

بعد أن ذكر المقبول والقوي بقسميه: الصحيح والحسن، انتقل إلى بيان **الضعيف** وعرفه المصنف تعريفا عاما بوصفه ليس صحيحا ولا حسنا.

والحديث الضعيف: هو الذي فقد شرطا من شروط القبول.

أو نقول: كل حديث لم يجمع صفات القبول.

وهذا **الضعيف** ينقسم ويتنوع بحسب الشرط الذي فُـقد.

فكل شرط من شروط القبول يفقد ينتج عنه نوع من أنواع الضعيف.

وبالعموم **فأسباب الضعف** سببان رئيسان:

* **السقط في الإسناد.**

* **الطعن في الراوي.**

والضعيف مراتب؛ كما قال الإمام السيوطي في الألفية حين عرف الضعيف، فقال[1]:

هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الْحُسْنِ خَـلا وَهْـوَ عَـلَى مَـرَاتِبٍ قَـدْ جُـعِلا

فهناك ما كان ضعفه يسيرا وهذا النوع ينجبر إن وجد له متابع أو شاهد،

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث: (ص١٢).

وهناك ما كان ضعفه شديدًا؛ وهو الذي لا يجبر ولا ينجبر، وشر أنواع الضعيف وهو الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ.

وما كان ضعفه يسيرا أيها الأخوة الكرام فإنه يرتقي من كونه ضعيفا ليكون حسنًا لغيره؛ **فالحسن لغيره** هو: الضعيف الذي تعددت طرقه ومخارجه وكان ضعفه قريبا محتملا.

من مجمل ما سبق يتبين معنا أن **المقبول** على أقسام:

١- **الصحيح لذاته.**

٢- **الصحيح لغيره.**

٣- **الحسن لذاته.**

٤- **الحسن لغيره.**

وأن الضعيف كذلك على أنواع ومراتب سيأتي بيان شيء منها في هذه التذكرة.

بقي أمر مهم وهو حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف[1]، فأقول: ذهب طائفة من أهل العلم كصاحبي الصحيحين إلى رد العمل بالضعيف مطلقا، وقبلته طائفة مطلقًا وهو قول مردود، وفصلت طائفة في ذلك.

ونستطيع أن نقول:

اتفق أهل العلم على أن الحديث الضعيف لا يؤخذ به في جانب **العقائد.**

---

(١) انظر: الحديث الضعيف والاحتجاج به للشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير.

وكذلك في **الأحكام الشرعية** وما يتعلق بالتحليل والتحريم الأصل عدم العمل به إلا ضمن شروط بينها أهل العلم.

وقع الخلاف في حكم العمل بالحديث الضعيف في **فضائل الأعمال**، فذهب جماعة من أهل العلم إلى العمل به في فضائل الأعمال، وذهب جماعة من أهل العلم إلى التقييد فوضعوا لقبول الضعيف في الفضائل **شروطًا ثلاثة** وهي:

أن يكون الضعف غير شديد، وعليه فليس كل ضعيف يقبل، وعليه أيضًا فتحديد هذا راجع إلى أهل العلم بالحديث الشريف وعلومه، ولا يترك الأمر لكل أحد.

قالوا أيضًا: **أن يندرج تحت أصل معمول به**، وعليه فليس كل ضعيف يعمل به فلا بد وأن يكون لهذا العمل المقرر في هذا الحديث الضعيف أصل في الشرع، وعليه ففي الصحيح غنية عن الضعيف.

ألا يعتقد العامل عند العمل بالضعيف ثبوته، وهذا ما لا يفعله الذين يعملون بالضعيف فتراه يقرر ويؤكد على هذا العمل ويحث عليه ثم إذا سألته عن حجته ومستنده في ذلك ذكر لك حديثًا ضعيفًا.

فهذه الشروط **نظرية** أكثر من كونها **واقعية عملية**، فنرجع إلى القول الأول عدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقًا. والله أعلم.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأنواعه زائدة على الثمانين.

وأنواعه: أي أنواع علوم الحديث أو أنواع مصطلح الحديث، زائدة على الثمانين، وأوصلها بعض أهل العلم إلى المائة، وعدد علوم الحديث في مقدمة الإمام ابن الصلاح المشهورة **خمسة وستون** نوعًا.

ويعود سبب الخلاف في هذا إلى طريقة العد لا إلى حقيقة ما يعد.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

المسند، وهو ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ.

تنوع استعمال المحدثين لمصطلح المُسنَد (اسم مفعول) إلى ثلاثة استعمالات، والمعني هنا هو المعنى الأول، فالمسند بهذا الاعتبار هو ما جمع شرطين: الاتصال والرفع؛ فقد قال هنا: ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ.

قال الإمام الخطيب البغدادي: "وصفهم للحديث بأنه مسند، يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة"[(١)]. فالشرط: الاتصال؛ ولو كان اتصالا ظاهرا دون ما كان فيه انقطاع بين. والرفع إلى النبي ﷺ. في قول واستعمال أكثر المحدثين.

قال الإمام السيوطي[(٢)]:

الْمُسْنَدُ: الْمَرْفُوعُ ذَا اتِّصَالِ وَقِيلَ: أَوَّلٌ، وَقِيلَ: التَّالِي

---

(١) الكفاية في علم الرواية، (ص٢١).

(٢) ألفية السيوطي، (ص١٣).

قال الإمام العراقي[1]:

وَالْمُسْنَدُ المَرْفُوْعُ أوْ مَا قَدْ وُصِلْ لَوْ مَعَ وَقفٍ وَهوَ فِي هَذَا يَقِلْ
وَالثالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الوَصْلِ مَعَا شَـرْطٌ بِهِ (الحَاكِمُ) فِيـهِ قَطَعَـا

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمتصل: وهو ما اتصل إسناده، مرفوعًا كان أو موقوفًا، ويسمى «موصولًا» أيضًا، وضده المفصول.

المتصل شرطه واحد وهو اتصال الإسناد بمعنى أن يأخذ كل راو الحديث ممن فوقه بطريق صحيح معتبر.

فالمتصل: ضد المنقطع. وليس من شرطه الرفع كما في المسند.

وهنا قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **مرفوعا كان أو موقوفا**. ولم يذكر المقطوع وهو أقوال التابعين، وقد بحث العلماء هل تسمى أقوال التابعين بالمتصل؟ والصواب أنها تسمى بذلك مع التقييد.

---

(١) ألفية العراقي، (ص١٠١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، متصلًا كان أو غيره.

بدأ المصنفرَحِمَهُ اللَّهُ بذكر تقسيم الحديث بحسب قائله، فأول ذلك المرفوع.

فالمرفوع: كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خَلقية.

ولا يشترط في المرفوع شرط سوى الإضافة إلى النبيﷺ، وعليه فقد يكون المرفوع صحيحا وقد يكون ضعيفا بل قد يكون موضوعا؛ لأنه ليس من شرط المرفوع الصحة.

إذن بارك الله فيكم:

المرفوع ننظر فيه إلى **المتن** والإضافة إلى النبي ﷺ.

والمتصل ننظر فيه إلى **الإسناد** وأنه اتصل دون النظر إلى **المتن** أو القائل.

والمسند ننظر إلى **الإسناد** فلا بد أن يكون متصلا وإلى **المتن** فلا بد أن يكون مضافا إلى النبي ﷺ.

قال الإمام السخاوي: "فبان أن المسميات الثلاث ينظر فيها إلى ما يشعر به أسماؤها، فالمرفوع إلى الإضافة الشريفة خاصة، والمتصل إلى الإسناد خاصة، والمسند إليهما معا"[1].

(١) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، (ص٣٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والموقوف: وهو المروي عن الصحابة قولا أو فعلا أو نحوه، متصلا كان أو منقطعا، ويستعمل في غيرهم مقيدا؛ فيقال: «وقفه فلان على عطاء» مثلًا ونحوه.

النوع الثاني من تقسيم الحديث بحسب قائله هو الموقوف.

والموقوف هو: «ما أسنده الراوي إلى الصحابي ولم يتجاوزه» كما قال الخطيب[1].

وليس له شروط سوى الإضافة إلى الصحابي فليس من شرطه الاتصال فضلا عن الصحة؛ فقد يكون موقوفا وإسناده منقطع، وقد يكون موقوفا وهو ضعيف.

وقد اشترط الإمام الحاكم عدم الانقطاع وذكر أهل العلم أنه شرط لم يوافقه عليه أحد[2].

وقد يسمى كلام غيرهم كالتابعين مثلا موقوفًا لكن مع التقييد فيقال مثلا: وجاء عن عطاء موقوفا عليه.

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٢١).

(٢) معرفة الحاكم (١٩). النكت لابن حجر (١ / ٥١٢).

وها هنا فائدة مهمة متعلقة بالموقوف يحسن الوقوف عليها: وهو ما يُسمّى **بالمرفوع حكمًا**[(١)]، وهو: موقوف في صورته ومرفوع في حقيقته، وله صور:

أ- قول الصحابي: «كنّا نقول كذا»، أو «نفعل كذا»، أو «نرى كذا»، سواء أضافه إلى عصر النبي ﷺ أم لا.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «**كنّا إذا صعدنا كبّرنا، وإذا نزلنا سبّحنا**» صحيح البخاري[(٢)].

ب- قول الصحابيّ: «أُمِرنا بكذا»، أو «نُهِينا عن كذا»، أو «من السُّنَّة كذا».

عن أمّ عطيّة الأنصارية: «**أُمِرنا أن نخرج إلى العيدين العواتق وذوات الخدور**». [(٣)].

ت- قول التابعيّ عن الصحابيّ: «يرفع الحديث، وينميه، ويبلغ به، وروايةً».

---

(١) وانظر في هذا المبحث كتاب "مسألة حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم" للدكتور محمد مطر الزهراني رحمه الله.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب التسبيح إذا هبط واديًا، رقم (٢٩٩٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة مفارقات للرجال ، رقم (٨٩٠).

وفي البخاري[(١)] عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**الشفاء في ثلاث: شرطة محجم، ولعقة عسل، وكيّة لنار، وأنهى أمتي عن الكيّ**»، رفع الحديث.

ث- قول الصحابي مما ليس للرأي فيه مجال كالإخبار عن الغيب وأحداث الساعة واليوم الآخر بشرط ألا يعرف أخذ الصحابي عن أهل الكتاب، قال عمار بن ياسر رضي الله عنه: "من صام اليوم الذي يُشَكُّ فيه فقد عصا أبا القاسم صلى الله عليه وسلم"[(٢)] فهذا لا يمكن أن يكون اجتهاداً.

ج- تفسير الصحابي المتعلق بأسباب النزول الصريحة قال الحافظ ابن الصلاح: «ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك..» [(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، رقم (٥٦٨٠).

(٢) وذكره البخاري في صحيحه معلقاً، كتاب الصوم، باب إذا رأيتم الهلال فصوموا، (٤/ ١٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، (ص٤٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمقطوع، وهو الموقوف على التابعي، قولاً له أو فعلاً.

فالمقطوع هو أقوال وأفعال التابعين ومن بعدهم.

وكذلك فلا يشترط فيه اتصال ولا صحة.

مثاله: قال ابن سيرين: «الوتر من الليل، ويُستحب أن يكون من آخر الليل، ويُستحب التكبير عند الفجر بالركعتين وهما من صلاة النهار»[1].

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٣/ ٥٥ رقم ٤٧٦٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمنقطع، وهو ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان.

بدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر المنقطع وصوره، والمنقطع وصوره من جملة الأحاديث الضعيفة والتي يعود ضعفها إلى السقط في الإسناد.

والمنقطع اسم عام يشمل كل ضعيف كان سببه فقد شرط اتصال السند، ثم يكون لكل صورة منه اسم خاص وتعريف خاص.

فأقول: **المنقطع** كما عرفه المصنف: ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان. فكل ما لم يتصل إسناده فهو منقطع.

فمثلا: لو جاءتنا رواية مالك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لقلنا هذا منقطع فمالك لا يروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلا بواسطة.

ويستعان على معرفة الانقطاع بأمور، منها:

١- التاريخ؛ فينظر في ولادة التلميذ ووفاة الشيخ فيمكن عندها إدراك الاتصال أو الانقطاع.

٢- تنصيص أهل العلم على ذلك.

٣- جمع الطرق واعتبارها.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمرسل، وهو قول التابعي -وإن لم يكن كبيرًا- قال رسول الله ﷺ، ومنه ما خفي إرساله.

ومن صور الانقطاع: **المرسل**، وقد عرّفه المصنف بقوله: **والمرسل**، وهو قول التابعي- وإن لم يكن كبيرا - قال رسول الله ﷺ.

فالمرسل: ما قال فيه التابعي قال رسول الله ﷺ.

والتابعي: هو من لقي الصحابي[1].

والتابعون قسمهم الإمام مسلم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: كبار التابعين: وهم من لقي أكثر الصحابة.

الطبقة الثانية: أواسط التابعين: وهم من لقي كثيرا من الصحابة دون أهل الطبقة الأولى.

الطبقة الثالثة: صغار التابعين: وهم من لقي الواحد بعد الواحد من الصحابة.

ويصدق حد الإرسال على هذه الطبقات جميعا، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا اختيار جمهور المحدثين[2].

---

(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص٧٢٤).

(٢) النكت لابن حجر: (٢ / ٥٤٣).

وها هنا أمر مهم: أن مرسل الصحابي حجة باتفاق العلماء ذلكم أن الصحابة عدول كلهم وأن المتقرر عند أهل العلم أن جهالتهم لا تضر.

قال الحافظ ابن حجر: «وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول»[1].

ومرسل الصحابي: إخبار الصحابي عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره، لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك.

(١) هُدى الساري مقدمة فتح الباري، (ص ٣٥٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومنه ما خفي إرساله.

وأشار المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامه عن المرسل إلى المرسل الخفي؛ فقال: "ومنه ما خفي إرساله"، فذكر اسمه ولم يذكر حده.

والمرسل الخفي: أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه ولم يسمع منه بصيغة تحتمل ذلك..

وهذا النوع خفي فيكون بحاجة إلى مزيد بحث وجهد، **ويمكن إدراكه بأمور**:

* تنصيص الأئمة أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه.
* أو إخبار الراوي عن نفسه بذلك.
* وبجمع الطرق ووجود الواسطة بين الراوي المرسل وشيخه.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمعضل، وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى «منقطعا» أيضًا؛ فكل معضل منقطع، ولا عكس.

هذا نوع جديد من أنواع الانقطاع وهو **المعضل** كما عرفه المصنف: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، لكن هناك شرط لم يذكره المصنف **وهو أن يكون هذا السقط على التوالي**، فنقول: المعضل ما سقط من إسناده اثنان متتاليان فأكثر.

فشروط الإعضال:

الأول: سقوط راويين.

الثاني: أن يكون هذا السقوط على التوالي.

فلو سقط راويان لكن على غير التوالي فنقول فيه: منقطع من أكثر من وجه.

والإعضال أسوأ من مجرد الانقطاع.

ومن صوره: رواية تابع التابعين عن رسول الله ﷺ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمعلق، وهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.

هذا نوع جديد من أنواع الانقطاع وهو **المعلّق** وهو: أن يحذف من مبدأ الإسناد راو واحد فأكثر على التوالي.

والمقصود بمبدأ الإسناد أي من جهة المصنف.

والأصل أن المعلق نوع من أنواع المنقطع وهو ضعيف لجهلنا بحال الراوي المحذوف.

لكن هنا تنبيهان:

الأول: أننا بجمع الطرق قد نقف على الرواة المحذوفين فنحكم على المعلق بما يليق بحاله.

الثاني: أن المعلقات في صحيح البخاري على وجه الخصوص لها أحكام خاصة تأتي عند دراسة مناهج المحدثين أو المستوى الثاني من مصطلح الحديث.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمعنعن، وهو ما أتي فيه بصيغة «عن»، كـ: «فلان عن فلان»، وهو متصل إن لم يكن تدليسًا، وأمكن اللقاء.

بعد كلام الإمام المصنف عن أنواع من الحديث متعلقة بالسقط من الإسناد ناسب أن يتكلم بعدها عن العنعنة وبعدها عن التدليس.

أما **المعنعن** فعرفه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: وهو ما أتي فيه بصيغة «عن»، كـ: «فلان عن فلان».

فالعنعنة قول الراوي: فلان عن فلان، من غير بيان تحديث أو سماع.

ويكفي في وصف السند بالمعنعن أن تأتي العنعنة ولو مرة واحدة.

واختلف العلماء في حكم المعنعن فقال طائفة من أهل العلم: العنعنة محمولة على الانقطاع وقد ذكر الإمام النووي أن هذا القول مردود بإجماع السلف[1].

وذهب جمهور العلماء إلى أن العنعنة محمولة على الاتصال إذا توفر فيها شرطان:

الأول: ألا يكون الراوي المعنعن مدلسًا.

الثاني: أن يكون اللقاء بين الراوي المعنعن ومن عنعن عنه ممكنا.

---

(١) شرح صحيح الإمام مسلم، (١/ ١٢٨).

وهذا ما نص عليه المصنف هنا فقال: وهو متصل إن لم يكن تدليسًا، وأمكن اللقاء.

وهذا مذهب جماهير المحدثين وادعي فيه الإجماع، على خلاف في بعض الشروط في الاحتجاج به.

ويلتحق بالمعنعن ما يسمى «**بالمؤنن أو المؤنأن**»؛ وهو قول الراوي أن فلانا قال، فيحكم لها بالاتصال بالشرطين السابقين؛ ألا يكون الراوي مدلسا، وأن يمكن لقاؤه بمن فوقه

.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والتدليس، وهو مكروه؛ لأنه يوهم اللقيا والمعاصرة بقوله: «قال فلان»، وهو في الشيوخ أخف.

بعد المعنعن انتقل الإمام المصنف إلى الكلام على **التدليس** فبين حكمه ولم يتعرض لبيان معناه طلبا للاختصار؛ فقال: والتدليس، وهو مكروه؛ لأنه يوهم اللقيا والمعاصرة بقوله: (قال فلان)، وهو في الشيوخ أخف.

والتدليس هو: أن يروي الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسماع.

أقسام التدليس:

تدليس الإسناد: وصورته أن الراوي المدلس عاصر شيخه ولقيه وسمع منه لكن فاته شيء من حديثه فلم يسمعه منه مباشرة فحدث عنه بهذا الذي لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع فيقول: عن أو يستخدم أن، ولا يقول حدثني أو سمعت أو أخبرني؛ لأن ذلك يكون كذبا فهو لم يكذب لكنه استخدم الإيهام في ذلك. وهذا النوع يسمى تدليس الإسناد.

وأما حكمه فهو: مكروه جدًا، وقد ذم التدليس الأئمة النقاد، بل بالغوا في ذلك جدا حتى قال شعبة: « **لَأَنْ أزني أحب إليَّ من أدلس**»[1].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: (ص٣٥٦).

أما حكم قبول رواية المدلس فقد قال الإمام العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ: « والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع، دون ما رواه بلفظ محتمل»[1].

تدليس الشيوخ، وهو: أن يسمي الراوي شيخه أو يكنيه أو يصفه أو ينسبه بما لا يعرف به.

والهدف من هذا التدليس؛ ألا يعرف الشيخ، أو إيهام كثرة الشيوخ.

وهذا النوع من التدليس أخف في الكراهية من تدليس الإسناد، لهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ «والتدليس، وهو مكروه...، وهو في الشيوخ أخف».

(١)جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص ٩٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والشاذ، وهو ما روى الثقة مخالفًا لرواية الناس.

انتقل للحديث عن الحديث **الشاذ** وسبق معنا أن من شرط الصحيح ألا يكون شاذا.

وقد اختلفت عبارات أهل العلم في حد الشاذ فقيل: هو التفرد، وقيل تفرد من لا يحتمل تفرده، وعرف الإمام المصنف هنا الشاذ بأنه مخالفة الثقة للثقات، وهذا تعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال الإمام الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس»[(١)].

فالشاذ هو مخالفة الثقة أو قل المقبول لمن هو أولى منه. قال الحافظ: «الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه. وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح»[(٢)].

والشاذ من أنواع الحديث الدقيقة قال الإمام السيوطي: «الحديث الشاذ عسير ولعسره لم يفرده أحدٌ بالتصنيف»[(٣)].

---

(١)مقدمة ابن الصلاح، (ص٧٦).

(٢) نزهة النظر، (ص٨٥).

(٣) تدريب الراوي، (١/ ٢٦٨).

والشاذ مردود لا يقبل، مع أن راويه ثقة إلا أنه خالف من هو أولى منه ثقة أو عددًا.

ويقابل الشاذ المحفوظ وهو: ما رواه الأوثق.

وفي المرحلة القادمة نتوسع بشرح هذا الباب مع التمثيل وذكر الخلاف وبسطه بإذن الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمنكر، وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ.

وانتقل بعد الشاذ إلى الحديث على الحديث **المنكر**، فقال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **والمنكر**، وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ.

عبر عن المنكر هنا بتفرد الضعيف وهو أحد القولين عند المحدثين في بيان حد المنكر.

قال البيقوني رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمنكـــر الفـــرد بـــه راو غـــدا تعديلـــه لا يحمـــل التفـــردا[1]

فالنكارة هنا على هذا التعريف تفرد وليس مخالفة. وهذا أحد قسمي المنكر عند المحدثين، أما القسم الثاني فهو: "ما رواه الراوي الضعيف مخالفا للثقات".

وعلى هذا التعريف فإن بين الشاذ والمنكر علاقة؛ بينهما اتفاق وافتراق اتفقا في المخالفة، وافترقا في مرتبة المُخالِف.

فراوي الشاذ: ثقة، وراوي المنكر: ضعيف.

---

(١) المنظومة البيقونية (ص١١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والفرد، وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة، أو جهة خاصة، كقولهم: «تفردبه أهل مكة»، ونحوه.

ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر تقسيم جديد من تقسيمات المحدثين للحديث فذكر تقسيم الحديث باعتبار **عدد رواته**، والحديث باعتبار عدد رواته ينقسم إلى **قسمين رئيسين**:

الأول: الآحاد.

والثاني: المتواتر.

والآحاد ينقسم إلى: الغريب، والعزيز، والمشهور. وسيأتي بيان ذلك كله.

الفرد:

ابتدأ المصنف بذكر **الفرد** فعرفه بصورته فقال: وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة، أو جهة خاصة.

فالفرد: ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد. وهو **قسمان**:

الفرد المطلق: وهو كما قال المصنف: ما تفرد به واحد عن جميع الرواة. كأن يتفرد صحابي واحد بحديث عن رسول الله ﷺ، أو يتفرد تابعي واحد برواية حديث عن أحد الصحابة ولا يشاركه فيه غيره.

والقسم الثاني: الفرد النسبي: وصورته كما ذكرها المصنف، "كقولهم: تفرد به أهل مكة"، فالفرد النسبي ما كان التفرد به لا مطلقا بل بالنسبة لجهة خاصة؛ كأن يكون التفرد مقيدا ببلد معين، أو مقيدًا برواية ثقة فيقولون: لم يروه ثقة إلا فلان.

تنبيه: والتفرد وصف للحديث لا حكم عليه؛ لذلك لو سئلت عن حكم الحديث الفرد، بماذا تجيب؟

نقول: الحديث الفرد قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا وقد يكون أشد من ذلك.

فالتفرد ليس علة يضعف بها الحديث، لكنه كما يقول علماؤنا: مظنة العلة، أو قرينة من قرائن التعليل، لذلك إن وجد التفرد يجب التأني والنظر قبل الحكم.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والغريب، وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه.

انتقل إلى **الغريب**، وهو: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند.

ما الفرق بين الفرد والغريب؟

قال الحافظ في النزهة: «لأن الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمالِ وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهِما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان»[1].

(١) نزهة النظر لابن حجر: (ص٦٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فإن انفرد اثنان أو ثلاثة، سمي «عزيزًا».

انتقل المصنف بعد ذلك إلى بيان **العزيز**، فقال: فإن انفرد اثنان أو ثلاثة، سمي **عزيزًا**. وهذا اختيار المصنف تبعا للإمام ابن الصلاح صاحب المقدمة.

وذهب الحافظ ابن حجر أن العزيز أن يروي الحديث اثنان لا ثلاثة؛ قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمِّي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عزَّ، أي قوي بمجيئه من طريق أخرى"[1].

وهل رواية الاثنين يجب أن تكون في جميع طبقات السند؟

اختلف أهل الاصطلاح في ذلك فقالت طائفة: لا بد أن يكون في كل طبقة من طبقات السند، وقال بعض أهل العلم (وهو الراجح): هو الحديث الذي يرويه اثنان في أي طبقة من طبقات السند.

---

(١) نزهة النظر لابن حجر: (ص٥٠، ٥١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فإن رواه الجماعة، سمي «مشهورًا».

ثم ذكر النوع الثالث من أنواع الآحاد وهو **المشهور**، فقال: «فإن رواه الجماعة، سمي **مشهورًا**».

والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند ما لم يبلغ حد التواتر.

وسمي بذلك لوضوحه واشتهاره.

وأهل العلم يقسمون المشهور إلى قسمين: **المشهور الاصطلاحي**، وهو الذي ينطبق عليه التعريف الذي ذكرناه.

والمشهور غير الاصطلاحي: وهو ما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، وقد يكون ما ليس بحديث مشهورا بين الناس على أنه حديث.

ويعبر عنه بعض أهل العلم بالمستفيض، فالمستفيض والمشهور في قول الأكثر واحد فهما مترادفان، ومن أهل العلم من يجعل المستفيض خاصا بما يتحد فيه عدد الرواة في جميع طبقات السند.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومنه المتواتر، والمستفيض، وهو ما زاد رواته في كل مرتبة على ثلاثة.

والمتواتر: هو ما رواه عدد لا يمكن حصرهم أو جمع عن جمع يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب وينسبونه إلى شيء محسوس. وينقسم المتواتر إلى قسمين:

المتواتر اللفظي: أي يكون لفظ الحديث الذي تواتر واحدا، وأشهر حديث متواتر هو قوله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»[1] روي عن نحو مائة من الصحابة الكرام وعنهم وبعدهم مئات الطرق والأسانيد.

المتواتر المعنوي: أي يكون موضوع الأحاديث واحدا والألفاظ مختلفة. مثل: تواتر الأحاديث الدالة على عذاب القبر، أو رفع اليدين في الدعاء.

وأما الآحاد: فهو كل ما لم يبلغ حد التواتر.

ولا بد من التنبه أن هذا التقسيم باعتبار عدد الرواة لا يغير شيئًا مما قرره أئمة الإسلام أن الحديث إن صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ به متواترا كان أو آحادا وفي كل أبواب الدين.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (١١٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب مقدمة الإمام مسلم، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم (٣). وقد جمع الإمام الطبري جزءًا في جمع طرقه، وطبع بتحقيق شيخنا علي الحلبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمُعلل، وهو ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته، مع السلامة عنها ظاهرًا.

ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر الحديث **المعلل** وهو اسم عام وأتبعه بذكر بعض صوره.

أما **المعلل**، فهو: ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته، مع السلامة عنها ظاهرا. كما عرفه المصنف.

والعلة: سبب خفي غامض يقدح في الحديث الذي ظاهره السلامة منها.

وقد ذكرنا في أول مجلس أن من شرط الحديث الصحيح انتفاء العلة.

ويستعان على معرفة العلة بالقرائن وجمع الطرق، وهذا النوع أدق أنواع مصطلح الحديث وأصعبها، وفرسانه أقل أهل الحديث، فهذا العلم علم خاصة الخاصة من المحدثين.

وقد يستخدم المحدثون لفظ العلة والتعليل في الأسباب القادحة الظاهرة كالانقطاع مثلا، لكن الأصل في استخدام العلة هي في السبب الخفي الغامض.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمضطرب، وهو ما يروى على أوجه مختلفة متساوية.

بعد ذكر المعلل ذكر **المضطرب** وهو: ما يروى على أوجه مختلفة متساوية، بهذا عرفه الإمام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ونزيده بيانا فنقول إن **المضطرب**: هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في القوة، ولا يمكن الترجيح بينها أو الجمع.

فشروط المضطرب أربعة:

أولًا: وجود الاختلاف.

ثانيًا: أن يكون الخلاف مؤثرًا.

ثالثًا: أن تتساوى وجوه الاختلاف في القوة.

رابعًا: ألا يمكن الترجيح أو الجمع.

وأكثر وقوع الاضطراب في الإسناد، وقد يقع على ندرة في المتن. **والمضطرب مردود.**

ومما ينبه عليه أن الحكم على الحديث بالاضطراب مما يقع الاختلاف بين أهل العلم لأن الملكات تختلف في القدرة على دفع الخلاف أو الجمع أو الترجيح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمدرج، وهو زيادة تقع في المتن ونحوه.

ثم انتقل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بيان **المدرج** فقال: والمدرج، وهو زيادة تقع في المتن ونحوه.

عرف المدرج بإحدى صوره وهي الإدراج في المتن.

والمدرج هو: الحديث الذي زِيد في سنده أو متنه ما ليس منه دون بيان.

يقول الحافظ ابن حجر: «ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد أو بدمج موقوف لمرفوع فمدرج المتن»[(١)].

فأصل الإدراج: الإدخال والزيادة، وهذه الزيادة قد تقع في المتن وهو الأكثر، ويكون في أول الحديث أو وسطه أو آخره، وقد تقع في الإسناد. وهذا الإدراج قد يقع خطأ وقد يقع متعمدا، قال الحافظ ابن الصلاح: « لا يجوز تعمد شيء من الإدراج»[(٢)].

ويعرف الإدراج ويكشف بأمور ثلاثة هي:

* تنصيص بعض الأئمة أو الرواة على ذلك.
* ورود رواية موضحة ومفصلة للمدرج.
* استحالة أن يكون الرسول ﷺ قال هذا الكلام.

---

(١) نخبة الفكر لابن حجر: (ص٧٢٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٠٠).

ومن أمثلة الإدراج:

ما جاء في الصحيحين[(١)] من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا:

«**للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبرُّ أمي، لوددت أن أموت وأنا مملوك**»، فقوله: والذي نفسي بيده... مدرج من كلام أبي هريرة ﷺ؛ لاستحالة أن يكون النبي ﷺ قاله .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ، رقم (٢٥٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، رقم (١٦٦٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والموضوع، وهو المختلق المصنوع، وقد يلقب بـ«المردود» و«المتروك» و«الباطل» و«المفسد».

ذكر **الموضوع** فعرفه وذكر شيئا من ألقابه وأوصافه فهو مردود متروك باطل مفسد.

والموضوع: هو الخبر المختلق على النبي ﷺ افتراءً عليه، وهو شر أنواع الضعيف المردود.

وفيه يقول الرسول ﷺ: **(من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)**[1].

وتحرم رواية الموضوع إلا لبيانه والتحذير منه.

والوضع والكذب على رسول الله ﷺ من كبائر الذنوب والموبقات المهلكات.

ومن تشديد المحدثين في أمر الكذب على رسول الله ﷺ اختلفوا في قبول رواية التائب من الكذب على رسول الله ﷺ.

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمقلوب، وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.

عرف الإمام هنا **المقلوب** بذكر إحدى صوره.

أما **المقلوب** فهو: ما ينقلب فيه شيء على راويه إما في السند أو في المتن. وهو على **أقسام**:

١. **القلب في الإسناد**: كأن يبدل راو مكان آخر فيكون الحديث عن نافع عن ابن عمر فيجعله الراوي سالم عن ابن عمر.

وصورة أخرى أن يبدل اسم نفس الراوي كأن يكون الراوي سعد بن سنان فيجعله سنان بن سعد.

وصورة أخرى: تكون الرواية فلان بن فلان فيجعلها الراوي فلان عن فلان.

٢. **قلب المتن عن الإسناد**: فيجعل إسناد حديث لحديث آخر.

وفي هذا القسم قصة مشهورة وقعت للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ رواها ابن عدي في الكامل وفيها دلالة على علو كعب هذا الإمام في الحديث، ومفاد القصة أن أهل بغداد لما قدم إليهم الإمام البخاري أرادوا امتحانه، فعمدوا إلى مائة حديث، ودفعوها إلى عشرة أشخاص لكل واحد عشرة أحاديث وقلبوا الأسانيد والمتون، مائة حديث مقلوبة كل إسناد لمتن ليس متنه، فلما استقر بهم المجلس، وحضر

الوجوه وأعيان بغداد وعلماؤها، انتدب الأول للبخاري وقال: يا أبا عبد الله ما تقول في حديث كذا وكذا، فألقى إليه السند تاما والمتن غير متنه، قال البخاري :لا أعرفه الحديث الثاني قال كذا حدثنا فلان عن فلان كذا قال: لا أعرفه الثالث إلى العاشر، قال: لا أعرفه.

فقال بعض الناس ممن ليس من أهل المعرفة: هل هذا هو البخاري؟ ما عرف أي حديث إلى أن تمت المائة؟ أما الناس اللي عندهم فهم ومعرفة فقالوا: فهم الرجل؛ لأنه لو كان إنسانا سطحيا أو دعيا يدعي العلم ما ترك الأحاديث تمر هكذا..، لما انتهوا كلهم، قال: أنت يا فلان الأول قلت: كذا وكذا، والصواب كذا وكذا، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه فحفظ الغلط ثم ذكر الصواب فتعجبوا من حفظه للغلط أكثر من حفظه للصواب.

٣. **القلب في المتن**: أن يقلب الراوي ألفاظًا في المتن كما ورد في رواية مسلم[(١)] لحديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وذكر منهم: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، والراوية الصحيحة: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، رقم (١٤٢٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والعالي، وهو فضيلة مرغوب فيها، وتحصل بالقرب من النبي ﷺ ومن أحد الأئمة في الحديث، وبتقدم وفاة الراوي، وبالسماع والنازل، وهو ضد العالي.

بدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ وغفر له بذكر أنواع مختلفة من أنواع علوم الحديث، وسنلاحظ أن من هذه الأنواع ما هو بمثابة نكت وفوائد ولطائف في هذا الفن، ومنها ما هو أنواع وعلوم نشأت تعين في فهم الحديث ودفع الإيرادات عنه، ومنها ما هو متعلق بالرواة وهكذا.

ابتدأ الكلام رَحِمَهُ اللَّهُ على **العالي والنازل**، ولم يذكر لهما تعريفا، فقال:

والعالي، وهو فضيلة مرغوب فيها، وتحصل بالقرب من النبي ﷺ ومن أحد الأئمة في الحديث، وبتقدم وفاة الراوي، وبالسماع.

والنازل، وهو ضد العالي.

أما **العالي**: فهو ما قلَّ عدد رواته.

وقيل: هو ما قلَّ عدد الوسائط في سنده، أو قدم سماع روايته وزمانه[1].

والنازل عكسه؛ فهو ما كثر عدد رجال إسناده بالنسبة لغيره.

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، (٢/ ٢٢٧).

وقد ذكر الإمام الحاكم هذا النوع كأول نوع من أنواع علوم الحديث في كتابه معرفة علوم الحديث فقال: ذكر أول نوع من أنواع علم الحديث قال أبو عبد الله: النوع الأول من هذه العلوم معرفة عالي الإسناد، وفي طلب الإسناد العالي سنة صحيحة وذكر حديث الأعرابي الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال له: يا محمد، أتانا رسولك، فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: (صدق)[1]، إلى آخره وعلق عليه الإمام بقوله: "وهذا حديث مخرج في المسند الصحيح لمسلم، وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو من الإسناد، وترك الاقتصار على النزول فيه، وإن كان سماعه عن الثقة إذ البدوي لما جاءه رسول الله ﷺ فأخبره بما فرض الله عليهم لم يقنعه ذلك، حتى رحل بنفسه إلى رسول الله ﷺ، وسمع منه ما بلغه الرسول ﷺ عنه، ولو كان طلب العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه، ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه".

وأجلُّ أنواع العلو هو العلو المطلق وهو القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح.

ومن أنواعه القرب من أحد أئمة الحديث كالأعمش والسفيانان ومالك وغيرهم من أئمة الحديث.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين، رقم (٤١).

ومن أنواعه العلو بتقدم وفاة الشيخ الذي أخذت عنه الحديث، أو العلو بتقدم سماع الراوي من شيخه.

والعلو أفضل من النزول، **وثمت حالة يُقدم فيها النازل على العالي**، ألا وهي إن كان النازل أقوى إسنادا من العالي، أو كان رجال الإسناد النازل أئمة ثقات فقهاء.

قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال»[(١)].

وقال الحافظ السّلَفي: «الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة..»[(٢)].

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة، (٢/ ٧١).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة، (٢/ ٧١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمصحف، وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد، وفيه تصانيف.

وهنا كذلك ذكر الإمام أنواع التصحيف ولم يذكر تعريفه.

والتصحيف من أنواع الغلط التي تقع في الحديث إسنادًا ومتنًا، ومنشأ هذا الغلط هو من أخذ العلم من الصحف وليس من المشايخ.

والتصحيف: "تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها"[(١)].

ويقع في الإسناد ومثاله: العوام بن مراجم تصحف على بعض الرواة فقال: العوام بن مزاحم.

ويقع في المتن، ومثاله: **(من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال)** [(٢)] تصحفت ستًا عند بعض الرواة فقال: وأتبعه شيئًا من شوال.

---

(١) انظر فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (٣ / ٦٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، رقم (١١٦٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمختلف، وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرًا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما.

مختلف الحديث، هذا النوع نوع مهم جدًّا من أنواع علوم الحديث، وهو علم مستقل بذاته، المبرزون فيه هم الأئمة الذين تضلعوا من علم الشريعة وارتووا من الكتاب والسنة، قال ابن الصلاح: «وإنما يكمل للقيام به الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة»[(١)].

ولا بد هنا لفهم الأمر من تنبيهات مهمة:

الأول: الاختلاف بين الأحاديث لا يكون إلا بين الأحاديث المقبولة، فلا يكون بين صحيح وضعيف؛ فالضعيف لا ينهض لمخالفة الصحيح.

الثاني: أن هذا الاختلاف أو التعارض ظاهري ومتوهم وليس حقيقيًا؛ فإن نصوص الوحيين لا تعارض ولا تناقض بينها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإن حصل تناقض فلا بد من أحد أمرين: إما أن يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، أو ليس من كلام رسول الله ﷺ»[(٢)].

ماذا نفعل إذا توهمنا اختلافا بين الأحاديث؟

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص٢٨٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، (٣/ ١١).

أولا: محاولة الجمع بين هذه الأحاديث المختلفة، قال الإمام ابن خزيمة: «ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئا من ذلك فليَتأني لأُؤلفَ له بينهما»[1].

ثانيا: إن تعذر الجمع، ننظر هل أحدهما ناسخ والآخر منسوخ، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

ثالثا: إن لم يتبين لنا الناسخ من المنسوخ نحاول الترجيح، ووجوه الترجيح عند الأئمة كثيرة.

رابعا: إن لم نقدر على الترجيح يصار إلى التوقف حتى يظهر الراجح.

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص١٧٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمسلسل، وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة، وقل فيه الصحيح.

المسلسل وصف للحديث وروايته، لا يلزم منه تصحيح أو تضعيف.

وأصل معنى التسلسل أي التتابع، وهو ما تتابع فيه الرواة فرووه بصيغة واحدة أو على حال واحدة.

وهذا التتابع قد يكون في الرواة، أو في صفة الرواية، أوفي صيغ الأداء أو وقته.

ومن المسلسلات المسلسل بالأولية -وهو أشهرها-، والمسلسل بسورة الصف، والمسلسل بيوم العيد وغيرها.

أما قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقل فيه الصحيح**»، فيوضحه قول الحافظ ابن الصلاح: «وقل ما تسلم المسلسلات من الضعف؛ أعني في وصل التسلسل لا في أصل المتن»[1].

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص٢٧٦).

قال المصنف رحمه الله:

والاعتبار، وهو أن يروي حماد بن سلمة -مثلًا- حديثًا لا يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، والمتابعة: أن يرويه عن أيوب غير حماد، وهي المتابعة التّامة، والشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه.

بدأ الإمام رحمه الله بالكلام على **الاعتبار** فعرفه بضرب المثال عليه ونزيد الأمر بيانا وإيضاحًا بإذن الله.

أما **الاعتبار** فقال فيه العراقي رحمه الله[(١)]:

الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ

وقال الحافظ ابن حجر: «**الاعتبار** هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد»[(٢)].

وعرّفه فضيلة الشيخ الدكتور منصور الشرايري ﷾ فقال: استقصاء طرق الحديث والمقابلة بينها سندًا ومتنا للكشف عن المتابعات والشواهد[(٣)].

---

(١) ألفية العراقي، (ص١٠٩).

(٢) النكت لابن حجر، (٢/ ٦٨١).

(٣) نظرية الاعتبار، (ص ٥٩)، ورسالة الدكتور منصور ﷾ هذه رسالة علمية قوية ينبغي على طلبة العلم الحرص عليها والاهتمام بها، وقد استفدت منها في التحضير لهذا المبحث.

وأما **المتابعة**: أن يشارك راوي الحديث راو آخر فيرويه عن شيخه أو من فوقه إلى آخر الإسناد، وأقل من ذلك الاشتراك في الصحابي. وهي نوعان:

المتابعة التامة: وهي موافقة المتابع للمتابع في كامل الإسناد بحيث يلتقيان في الشيخ المباشر لهما إلى آخر الإسناد مع اتفاق المتن.

المتابعة القاصرة أو الناقصة: وهي موافقة المتابع للمتابع في بعض الإسناد.

وأما **الشاهد**: فهو حديث آخر يشبه متنه متن الحديث المشهود له من طريق صحابي آخر.

قال الحافظ ابن حجر: «وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشاهد»[1].

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص٩٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وزيادة الثقات، والجمهور على قبولها.

ابتدأ المصنف بذكر مبحث مهم من مباحث علوم الحديث ألا وهو **زيادات الثقات**، «وهو فن لطيف تستحسن العناية به» كما قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

زيادة الثقات:

ونلاحظ أن الإمام ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ لم يعرف لنا زيادة الثقة ولم يذكر لنا صورتها، واكتفى بقوله: "والجمهور على قبولها". ونبين بإذن الله صورتها ومكان وقوعها وحكمها.

أما صورتها فيقول الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن يرويَ جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتْن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[(٢)].

إذن هي زيادة من ثقة في حديث شارك غيره فيه لكن غيره لم يذكر هذه الزيادة.

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٨٥).

(٢) شرح علل الترمذي، (١/ ٢١٣).

وزيادة الثقة تقع في **الإسناد وفي المتن**. وأشهر صور وقوعها في **الإسناد** صورتان:

وصل المرسل: وهو أن يروى الحديث إلى التابعي فيرسله فيقول قال رسول الله ﷺ ويأتي راوٍ أو رواة من الثقات فيروونه موصولا أي يذكرون الصحابي.

رفع الموقوف: وهو أن يأتي الإسناد موقوفًا على الصحابي من قوله، ويأتي راو أو رواة من الثقات فيروونه مرفوعا إلى النبي ﷺ.

وتقع الزيادة في **المتن** فيروي بعض الرواة ألفاظا أو جملة زائدة في متن حديث متحد الأصل. هذه أهم صور زيادة الثقات.

أما الحكم على زيادة الثقات خصوصًا ما وقع في الإسناد فهي مسألة وقع الخلاف الكبير فيها بين العلماء على أقوال متعددة والذي يهمنا تأصيله كمبتدئين أن نقول: لا يصح أن يقال بِردِّ الزيادة مطلقا ولا بقبولها مطلقا، ولكن الأمر عائد إلى القرائن؛ فقد تقبل زيادة الثقة إذا احتفَّ بها ما يدل على ذلك، وقد تُرَدُّ زيادة الثقة إذا تبين معنا بالقرائن خطأ الثقة فيها.

ويمكن القول: إن الأصل قبول زيادة الثقة وقد يتخلف هذا الأصل بقرائن تدل على خطأ الثقة في هذه الزيادة.

وسيأتي مزيد بيان لذلك بإذن الله في المستوى القادم بإذن الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمزيد في متصل الأسانيد.

نلاحظ هنا أن الإمام اكتفى بذكر **المزيد في متصل الأسانيد** دون بيان حده ولا بيان حكمه، ونلاحظ كذلك أنه ذكره بعد زيادة الثقة وذلك لصلته بها.

أما **المزيد في متصل الأسانيد**، فقد قال الحافظ ابن حجر: "هو ما كانت المخالفة فيه بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها...، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنًا مثلًا ترجحت الزيادة"[1].

إذن المزيد في متصل الأسانيد: زيادة وهذه الزيادة في الإسناد، وأن الإسناد الذي تقع فيه هذه الزيادة إسناد متصل.

وهذه النوع قد يكون خطأ وهو الأصل في الإطلاق، وتكون خطأ إذا كان من لم يزد أتقن وأحفظ ممن زاد وإذا وقع التصريح بالتحديث في موضع الزيادة.

وقد تكون الزيادة مقبولة إذا كان من زادها أتقن وأحفظ ممن لم يزدها، أو كان موضع الزيادة معنعنا.

---

(١) نزهة النظر: (ص٢٢٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وصفة الراوي، وهو العدل الضابط، ويدخل فيه: معرفة الجرح والتعديل.

بدأ المصنف بأنواع من أنواع علوم الحديث متعلقة بالراوي وصفته، وصفة الرواية المقبولة، فبدأ بذكر **الثقات** وهم من تقبل روايتهم ويحتج بها، فحد الثقة: العدل الضابط.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني، والله أعلم"[1].

وقد تكلمنا عن معنى العدالة والعدل والضبط في الكلام على شروط الحديث الصحيح.

ونشير إشارة إلى أن عدالة الراوي تثبت عند جمهور المحدثين بأمرين: الشُهرة والاستفاضة، وتنصيص أهل العلم على عدالة الراوي ويُكتفى بتزكية أو تعديل إمام واحد. على تفصيل يأتي بإذن الله في مادة الجرح والتعديل.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٠٤، ١٠٥).

أما ضبط الراوي فيعرف بموافقته للثقات المتقنين فإن كان أغلب حاله موافقتهم فهو ثقة، وإلا فتنزل مرتبته بمقدار مخالفته لهم، ويعرف الضبط كذلك بامتحان الراوي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل**». والمقصود أن بيان أحوال الرواة ومراتبهم ودرجاتهم عائد ومعتمد على علم الجرح والتعديل، وهو: علم يُبحث فيه عن جرح الرُواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ[1].

والجرح والتعديل علم قائم بحد ذاته وفروعه كثيرة ومسائله متعددة، وألف فيه علماؤنا تنظيرا وتطبيقا.

وفي الدورة المستمرة مادة مستقلة تبين فروع هذا العلم الشريف.

---

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان،(ص٨٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وبيان سن السماع وهو التمييز ويحصل له في خمس غالبًا.

بيان سن السماع:

هذه المسألة متى يصح سماع الصغير؟ والصحيح أن المعتبر في ذلك تمييز الصبي والمقصود بالتمييز أن يكون للصبي وعي وإدراك يفهم به الخطاب إجمالا.

ويرى الجمهور من المحدثين أن ذلك يتم للصبي غالبا وهو ابن خمس سنين واستدلوا لذلك بحديث محمود بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**عقلت من النبي ﷺ مجّة مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو...**»[(١)]. ومن أهل العلم من رجح أن التمييز لا سن له بل له علامات تبينه، فحد التمييز فهم الخطاب ورد الجواب.

قال الحافظ ابن الصلاح: «التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا «سمع»، ولمن لم يبلغ خمسا «حضر»، أو «أحضر».

والذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، رقم (٧٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٣٠).

قال المصنف رحمه الله

وكيفية السماع والتحمل.

ذكر **كيفية السماع والتحمل** بعد ذكر سن السماع لتعلقه به.

أما **التحمل**: فهو أخذ أو تلقي الحديث عن الشيخ بطريق صحيح معتبر.

والسماع نوع من أنواع التحمل وهو من أعلى طرق التحمل.

ويشترط في التحمل التمييز والعقل.

ويأتي بعد التحمل **الأداء** وهو أداء الحديث وتبليغه وهنا تكثر الشروط فيشترط فيه العدالة والضبط.

فلا بد أن يكون مؤدي الحديث مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

ولا بد أن يكون ضابطا لحديثه سواء ضبط صدر أو ضبط كتاب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكتابة الحديث، وهو جائز إجماعًا، وتصرف الهمة إلى ضبطه.

من المباحث المهمة في مصطلح الحديث **مسألة كتابة الحديث** وسبب أهميتها استغلالها من قبل أهل الضلال في الطعن بموثوقية السنة؛ لذلك كان من الواجب معرفة هذه القضية للرد على شبهات أهل الباطل.

في باب كتابة الحديث تبرز مصطلحات متعددة متقاربة المعنى وهي الكتابة والتدوين والتصنيف، **فالكتابة** عند إطلاقها تفيد: الخط على لوح أو صحيفة، في لسان العرب «كتب الشيء يكتبه كتْبًا وكتابًا وكتابةً، وكَتَّبَهُ: خَطَّهُ»[(١)].

والتدوين: جمع المكتوب المتفرق في مكان واحد في القاموس المحيط: «الدّيوان: ويفتح: مجتمع الصحف»[(٢)].

والتصنيف: نوعٌ من التدوين، ولكنه أدق منه؛ بحيث يكون مع الجمع ترتيب وتقسيم وتمييز.

مما تقدم: نجد أن الكتابة أمر عام، فمجرد الخطِّ على الأوراق والرَّقمِ عليها يسمى كتابةً، فإذا جُمِعَ المكتوب أصبح تدوينًا، فإذا مُيِّزَ ورُتِّبَ صار تصنيفًا وتأليفًا. ومعرفة هذه

---

(١) لسان العرب، (١/ ٦٩٨).

(٢) القاموس المحيط، (ص١١٩٧).

الأمور مهمة جدًا؛ فبعض المشككين يقول: السنة لم تكتب في عهد النبي ﷺ، وهذا خطأ فادح عظيم، بل السنة كتبت في عهده ﷺ وبإذنه، وأحيانًا بأمره ﷺ.

حكم كتابة الحديث:

وردت في السنة الشريفة أحاديث متعارضة ظاهريًا في مسألة الكتابة، أحاديث تنهى عن كتابة الحديث، وأحاديث تبيح ذلك، والناظر والمتأملُ في السنة يجدُ الأحاديث المبيحة أصح وأكثر، وهذا لا يعني أننا نَرُدُّ الأحاديثَ الناهية عن ذلك، بل يثبتها جمع من أهل العلم ويحاولون الجمع بينها وبين سائر الأحاديث على أكثر من وجهٍ للجمع.

الحديث الناهي عن كتابة الحديث:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني شيئًا سوى القرآن ومن كتب عني شيئًا سوى القرآن فليمحه**» [1] وهو الحديث الصحيح الوحيد في الباب.

وأما الأحاديث الواردة في الإذن بالكتابة فكثيرة جدا، فمنها:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم (٣٠٠٤).

إلا حق»[(١)]، وكان له رضي الله عنه الصحيفة الصادقة، وكتب جابر بن عبد الله وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

ومنها كذلك: «**اكتبوا لأبي شاه**»[(٢)] وهو في حجة الوداع.

وكان عند عليّ رضي الله عنه صحيفة كتبها في عهد رسول الله ﷺ فيها: «**العقل وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر**»[(٣)].

فهذه أحاديث متعارضة في الباب بين المنع والإذن، كانت سببًا في وقوع الخلاف في قضية كتابة الحديث في الصدر الأول لكنها لم تكن سبيلًا للطعن في السنة وموثوقيتها كما فعل المتأخرون.

وقد حاول علماؤنا الجمع بين هذه النصوص؛ فقالوا[(٤)]:

النهي متقدم والإذن متأخر؛ فأحاديث الإذن ناسخة لأحاديث المنع.

وقيل: النهي عن كتابة القرآن والسنة في نفس الصحيفة.

وقيل: النهي عن كتابة الحديث خاص بالكتابة وقت تنزل القرآن.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦٨٠٢- ٢/ ١٩٢)، وأبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتابة العلم، رقم (٣٦٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم (٢٤٣٤). ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (١١١).

(٤) انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، (ص٥٧).

وللإمام ابن حبان معنى لطيف فقال: «زَجْرُهُ ﷺ عَنِ الْكِتبَةِ عَنْهُ سِوَى الْقُرْآنِ، أَرَادَ بِهِ الْحَثَّ عَلَى حِفْظِ السُّنَنِ دُونَ الاتّكَالِ عَلَى كِتْبَتِهَا وَتَركِ حِفْظِهَا وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا»[(١)].

أرجع لأقول: إن هذا الخلاف كان في الصدر الأول وبعد ذلك **انعقد الإجماع** على الكتابة لا أقول جواز الكتابة بل استحبابها بل وجوبها أحيانا، وممن حكى الإجماع من الأئمة: ابن الصلاح، والقاضي عياض، والنووي، وابن كثير، والعراقي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي.

قال الحافظ ابن حجر: "والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم"[(٢)].

قال الإمام ابن الملقن: **وتصرف الهمة إلى ضبطه**، أي: إلى ضبط كتابة ما يهم من الحديث، فمن ذلك:

ضبط ما يخشى اللبس فيه من ألفاظ الحديث.

وضبط ما يلتبس من الأسماء؛ لأن الأسماء سماعية وليست قياسية فتحتاج إلى أن تضبط.

ويكون الضبط بالشكل أو بالحروف.

---

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (١/ ٢٦٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر: (١/ ٢٠٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأقسام طرق الرواية، وهي ثمانية: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والإجازة بأنواعها، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة. وصفة الرواية وأداؤها، ويدخل فيه: الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.

طرق الرواية:

طرق التحمل: وهي هيئات أخذ الحديث، وتلقيه عن الشيوخ، وهي على ثمانية أنواع أو أقسام:

السماع من لفظ الشيخ: وهو أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

القراءة على الشيخ: وتسمى العرض وهو: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يُتَبِّعُ للقارئ من حفظه أو أمسك كتابه هو، أو ثقة غيره.

واختلف العلماء في المفاضلة بين السماع والعرض مع اتفاقهم أن السماع والعرض أعلى طرق التحمل، والجمهور أن السماع أعلى من العرض.

الإجازة: وهي الأذن بالرواية لفظًا أو كتابة.

فيقول الشيخ لأحد طلابه: «أَجَزْتُ لك أن تروي عني هذا الحديث أو هذا الجزء الحديثي». وهي أنواع كثيرة كما سيأتي بيانه في المرحلة القادمة.

المناولة: وهي نوعان:

مقرونة بالإجازة: وهي أعلي أنواع الإجازة مطلقًا. وهي أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه ويقول له: هذا روايتي عن فلان فاروه عني، ثم يبقيه معه تمليكًا أو إعارة لينسخه.

مُجَرَّدة عن الإجازة: وهي أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصرًا على قوله هذا سماعي.

الكتابة: وهي أن يكتب الشيخ مَسْمُوعَهُ لحاضر أو غائب بخطه أو أمره. وهي نوعان:

مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كتبت لك أو إليك ونحو ذلك.

مُجَرَّدة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها.

الإعلام: وهو أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه.

الوصية: وهو أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه

التي يرويها.

الوِجَادَة: وهي أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرفه الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

ولكل طريق من هذه الطرق أحكام وفروع ذكرها أهل العلم في مصنفاتهم، محلُ تفصيلها في المراحل القادمة بإذن الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وصفة الرواية وأداؤها، ويدخل فيه: الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.

ولعل المراد بذلك بيان الكيفية التي يروى بها الحديث، وما يتعلق بذلك.

ومن فروع هذا الباب:

هل تجوز الرواية عمن يكتب ولا يحفظ؟

وجمهور العلماء على جواز ذلك إن ضبط الراوي كتابه وقابله وصانه من التحريف والتغيير عليه.

ومن فروع هذا الباب ما ذكره المصنف من حكم الرواية بالمعنى.

ورواية الحديث بالمعنى: تصرف الراوي ببعض ألفاظ الحديث دون إحالته لمعنى الحديث أو دون إخلاله بالمعنى.

وقد وقع الخلاف بين العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ما بين مجوز ومانع ومجوز بشروط. ونتكلم عن المسألة سريعا بنقاط توضحها:

الأصل بارك الله فيكم أن رواية الحديث بلفظه عن رسول الله ﷺ هو المتعين وهو الأصل الذي ينبغي على كل راو المصير إليه، وأما ورواية الحديث بالمعنى فهي رخصة تقدر بقدرها.

ومن جوز الرواية بالمعنى من أهل العلم إنما جَوَّزَه للراوي العالم باللغة العارف بمعانيها العالم بما تحيله الألفاظ من معاني، فإذا أبدل لفظا بلفظ قام أحدهما مكان الآخر. وهذا رأي جمهور الأئمة.

وتجويز العلماء للرواية بالمعنى كان في زمن الرواية، أما وقد استقرت الأحاديث في بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظا من حديث في كتاب مصنف.

ومما يجدر التنبيه إليه أن من الأحاديث أحاديث لا يجوز روايتها بالمعنى، مثل:

* أحاديث الأذكار؛ لأننا نتعبد الله بلفظها.
* أحاديث العقائد؛ كالأحاديث المتعلقة مثلا بأسماء الله؛ لأنها توقيفية.

وذكر المصنف فرعا آخر من فروع صفة الرواية وهو اختصار الحديث.

والمقصود **باختصار الحديث**: حذف جزء من الحديث والاقتصار على بعضه.

ووقع الخلاف بين أهل العلم في ذلك؛ وجمهور أهل العلم جواز اختصار الحديث بشروط:

* أن يقع ذلك من عالم بما يختصر.
* أن يكون ما اختصره تام المعنى لا تعلق له بما بعده، فيصح أن تؤدي كل جملة معنى مستقلًا واضحًا.

أن يكون الحديث مرويا بتمامه في موضع آخر عند المصنف أو غيره.

وأبرز من استعمل الاختصار في الحديث هو الإمام البخاري رحمه الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وآداب المحدث، وطالب الحديث.

دأب أئمتنا وعلماؤنا رحمهم الله على ذكر هذا الباب في أنواع علوم الحديث؛ وذلك لأهميته العظمى في حياة طالب العلم عموما وطالب علم الحديث على وجه الخصوص.

إن طلاب العلم يحملون بين صدورهم آيات الذكر الحكيم وعيون كلام النبي الكريم ﷺ، وتقرع أسماعهم في كل حين الآيات العظيمة والأحاديث الكريمة الآمرة بحسن الخلق والتزام الأدب، ويروون من شمائل النبي ﷺ ومن أخلاقه ما يوجب عليهم أن يتأسوا بها ويتخلقوا بها.

قال بعض السلف: «من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدنيا، فيجب أن يكون خير الناس»[(١)].

وقال الإمام الخطيب البغدادي: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبا، وأشد الخلق تواضعا، وأعظمهم نزاهة وتدينا، وأقلهم طيشا وغضبا، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول ﷺ وآدابه وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها»[(٢)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٧٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٧٨).

وقالوا «الأدب: الأخذُ بمكارم الأخلاق»[١].

والسلف الصالح مجمعون أن طلب الأدب مقدم على طلب العلم، ولو أردنا سرد ما ورد عنهم في ذلك لطال المقام، ولكن نذكر شيئا دالا على ذلك:

قال سفيان الثوري: «كان الرجلُ إذا أراد أن يكتب الحديث تأدَّب وتعبَّد قبل ذلك بعشرين سنةً»[٢].

قال مالك بن أنسٍ لفتًى من قريشٍ: «يا ابن أخي، تعلَّمِ الأدب قبل أن تتعلَّمَ العلم»[٣].

وقال محمد بن سيرين: «كانوا يتعلمون الهَدْيَ كما يتعلمون العلم»[٤].

وقال إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: قال لي أبي: «يا بني، ائت الفقهاء والعلماء، وتعلم منهم، وخذ من أدبهم وأخلاقهم وهديهم، فإن ذاك أحب إليّ لك من كثير من الحديث»[٥].

---

(١) الفتح، (١٠/ ٤٠٠).

(٢) حلية الأولياء، (٦/ ٣٦١).

(٣) حلية الأولياء، (٦/ ٣٣٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٧٩).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٨٠).

بل كانوا يرحلون في طلب الأدب والاطلاع على سمت المشايخ؛ قال مالك بن أنسٍ: كان ابن سيرين قد مرض وتخلَّف عن الحج، فكان يأمر مَن يحج أن ينظر إلى هَدْيِ القاسم بن محمدٍ، ولبوسِه، وناحيته، فيبلغونه ذلك، فيقتدي بالقاسم[(١)].

وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يرحَلون إليه فينظرون إلى سَمْته وهَدْيه فيتشبَّهون به[(٢)].

قال الحسَن البَصري: «كان الرجلُ لَيخرُج في أدب نفسِه السنتين، ثم السنتين»[(٣)].

بل كانوا ينظرون في سمت الشيخ قبل الأخذ عنه؛ قال إبراهيم النَّخَعي: «كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سَمْته، وإلى صلاته، وإلى حاله، ثم يأخذون عنه»[(٤)].

قال إسماعيل بن عُليَّة: «كان يجتمعُ في مجلس أحمدَ نحوُ خمسة آلافٍ- أو يزيدون، نحو خمسمائةٍ- يكتبون، والباقون يتعلمون منه حُسن الأدب، والسَّمْت»[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال، (٢٣/ ٤٣٣).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد، (٣/ ٣٨٤).

(٣) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، (ص ٣١).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي، (١/ ١٢٨).

(٥) الآداب الشرعية والمنح المرعية، (٢/ ١٢).

أكرر فأقول لو أردنا سرد ما ورد في هذه القضية لطال بنا المقام، وما ذكرنا إلا شيئا يسيرا، ذكرناه لبيان أهمية الأمر، والأدب حق على العالم كما هو حق على الطالب.

ومن أهم الآداب التي ينبغي أن يكون عليها أهل الحديث مشايخَ وطلابًا:

إخلاص النية لله، وتطهير القلب من أغراض الدنيا كحب الشهرة والرئاسة والمناصب.

* ألا يجلس للتحديث إلا إذا تأهل، واحتيج إلى علمه.
* توقير أهل العلم، وألا يُحَدِّث بحضرة من هو أولى منه إما لكبر سن أو تقدم في العلم.
* وأن يوقر مجلس الحديث فينصت لحديث رسول الله ﷺ وتعلوه السكينة.
* وأن يتخير شيوخه فلا يأخذ إلا عن أهل العلم والدين والأدب القويم.
* أن يتدرج في طلب العلم فيبدأ بالأهم ثم المهم، وأن يأخذ من كل علم بطرف.
* العمل بالعلم الذي تعلمه، وينبغي على طالب العلم أن يكون له حظ وافر من التعبد والتأله؛ فإن ذلك من أسباب الانتفاع بالعلم.
* الحرص على تبليغ العلم ونشره.

هذا شيء من مهمات آداب طالب العلم، آثرت أن يكون ذكرها دون ذكر الآثار والنقول الدالة عليها ليكون ذلك واجبا عليكم ومطلوبا منكم وتكون عليه درجة المشاركة بإذن الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة غريبه ولغته وتفسير معانيه واستنباط أحكامه، وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم وفاقا وخلافًا.

أشار المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه القطعة إلى أنواع من علوم الحديث، **وغريب الحديث**: هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها. وهذا علم متعلق بمتن الحديث لا بإسناده بخلاف الحديث الغريب فإنه من علوم الإسناد.

قال الحافظ ابن كثير: «وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به»[(١)].

وتفسير غريب الحديث يقع من خلال معرفة لغة العرب، ولا يكتفى بها؛ فإن المعنى الشرعي أحيانا يزيد على المعنى اللغوي، لذلك عدَّ العلماء أن أجود ما يعتمد عليه في تفسير الكلام النبوي ما جاء مفسرا في الروايات، قال الإمام ابن الصلاح: «وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظفر به مفسرا في بعض روايات الحديث»[(٢)].

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص١٦٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٤).

ولغة الحديث أعمُّ من غريبه؛ فهي تشمل الغريب وتشمل غيره من البيان والمعاني والبلاغة.

واستنباط أحكامه: والمقصود بذلك فقه الحديث واستخراج الأحكام الشرعية من النص النبوي، وهذه صناعة الفقهاء. ودلَّ على أن هذا ما أرادهالمصنفﷺ ما أشار إليه بعد ذلك من ضرورة معرفة الأحكام الخمسة.وأشهر من تكلم في فقه الحديث الأئمة الأربعة (رحمهم الله)، ومالك والشافعي على وجه الخصوص منهم.

أما قول المصنفرَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم وفاقا وخلافا**» فقد يكون القصد منه عزو الغريب وتفسير الحديث إلى من روي عنه، فلا بد من عزو ذلك الغريب أو ذاك الفهم والاستنباط إلى من روي عنه من الأئمة المتقدمين من الصحابة فمن بعدهم. أو يكون القصد عزو الأحاديث إلى رواتها ومخرجيها من الأئمة، وهذا علم قائم بحد ذاته، وهو ضمن الخطة العلمية في الدورة المستمرة بإذن الله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ويحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي الوجوب والندب والتحريم والكراهة والإباحة.

هذا الجزء من المتن متعلق بأصول الفقه[1]، نبينه إجمالا ويشرحه لكم الشيخ المتخصص بأصول الفقه على وجه أوسع بإذن الله.

أما الأحكام الخمسة فهي: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح.

فالواجب: هو ما أمر به الشارع على وجه الإلزام، أي لابد من فعله. وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه.

أما **المحرم**: فهو ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام، أي لابد من تركه فهو ضد الواجب. وهو ما يعاقب فاعله ويثاب تاركه.

والمكروه: وهو ما نهى عنه الشارع على غير وجه الإلزام، أي من الأفضل تركه. وهو ما لا يعاقب فاعله، ويثاب تاركه.

والمندوب: وهو ما أمر به الشارع على غير وجه الإلزام، أي من الأفضل فعله. وهو ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه.

---

(١) وانظر في كل ما ورد في التذكرة من متعلقات أصول الفقه كتاب تحرير الفصول في شرح خلاصة الأصول، للشيخ محمد خشّان، فصل الأحكام الشرعية (ص٢١-٨١ فهو نفيس).

والمباح: وهو ما لم يأمر به الشارع ولم ينه عنه، فالأصل فيه الإباحة، ففعله وتركه سواء، فإذا اقترنت به نية صالحة تحول من عادة إلى عبادة من شيء لا يؤجر عليه إلى شيء يؤجر عليه.

قال علماؤنا: العادات إذا اقترنت بالنيات الصالحات، انقلبت إلى عبادات.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومتعلقاتها من:
الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحد.
والعام: وهو ما دل على شيئين من جهة واحدة.
والمطلق: وهو ما دل على معنى واحد مع عدم تعيين في ولا شرط.
والمقيد: وهو ما دل على معنى مع اشتراط آخر.
والمفصل: وهو ما عرف المراد من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.
والمفسر: وهو ما لا يفهم المراد منه، ويفتقر إلى غيره.

هذه الأمور التي ذكرها المصنف متعلقة بالأحكام الشرعية:

الخاص: هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد على سبيل الانفراد. كأسماء الأعلام والأعداد.

والعام: اللفظ الذي يستغرق جميع ما يصلح له من أفراد. كقولنا مثلا: المسلمون.

والمطلق: اللفظ الخاص الذي يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل الشيوع ولم يتقيد بصفة من الصفات. كقولنا رجل، يدخل فيها كل رجل.

والمقيد: اللفظ الخاص الذي يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل الشيوع ولكن قيد بصفة من الصفات. كقولنا رجل مؤمن.

والمفصل: ما فهم المراد منه من لفظه فلم يفتقر في بيانه إلى غيره. بمعنى أن لفظه دال عليه.

والمفسر: اللفظ الذي دل على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلا ولا تخصيصا.

مثال المفسر والمفصل: العدد في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور:٤].

والمجمل: وهو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ فيحتاج إلى نقل آخر يبين معناه. مثاله قاله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾ [الأنعام:١٤١]

هذا مجمل، وتفصيله من نص آخر خارجي، قال ﷺ: «**فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثَرِيًّا العشر، وما سقي بالنَّضْحِ نصف العشر**» [(١)].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، رقم (١٤٨٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والتراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ، من جهة العدد أيضا، مع التباين فيه، وغير ذلك.

بعد أن ذكر المصنف ما يحتاج طالب الحديث معرفته من معرفة الأحكام الشرعية الخمسة وشيء من مهمات أصول الفقه، أشار إلى موضوع الترجيح.

وتناول هنا الترجيح عند المحدثين بين الروايات المختلف فيها، والمحدثون يعتمدون عددا من القرائن في الترجيح بين الروايات منها ما يتعلق بالإسناد ومنها ما يتعلق بالمتن، فأحيانا يرجحون بحال الرواة من حيث العدد أو الأحفظية أو قلة الوسائط أو فقه الراوي، وأحيان يرجحون بالتحمل فيقدمون السماع على غيره من وجوه التحمل، وأحيانا يكون الترجيح بكيفية الرواية وغير ذلك.

وموضوع الترجيح كذلك قد نتناوله من ناحية فقهية؛ فللفقهاء كذلك قواعد للترجيح بين الأدلة.

وقد ذكر الإمام الحازمي في «**الاعتبار**» وجوه الترجيح فأوصلها إلى خمسين وجها، وأوصلها الإمام العراقي إلى مائة وجه في «**التقييد والإيضاح**».

وبالعموم فإن باب الترجيح بين الأحاديث من جهة الصنعة الحديثية أو الترجيح بين الأدلة من جهة الصنعة الفقهية أمر لا يجيد الخوض فيه إلا متمرس في الحديث أو الفقه كل بحسبه.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة ناسخه ومنسوخه.

وعلم الناسخ والمنسوخ علم مهم جدا، فبه تعرف الأحكام ويعرف ما بقي حكمه وما رفع حكمه، بل جعل العلماء هذا العلم شرطا في المفتي؛ قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: من عرف الناسخ والمنسوخ**... »[(١)].

قال الإمام الشافعي: "لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله، إلا رجلًا عارفًا بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه ومحكه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله ومكيه ومدنيه وما أريد به. ويكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله ﷺ وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيرًا باللغة بصيرًا بالشعر، وما يحتّاج إليه للسنة والقرآن"[(٢)].

والنسخ: رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر[(٣)].

كيف يعرف الناسخ والمنسوخ؟

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (١١/ ٢٣١ رقم٢٠٤٠٥).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، (٢/ ٣٣١).

(٣) شرح النخبة: (ص ٣٤).

يعرف الناسخ والمنسوخ بأمور:

بالتصريح به في الرواية؛ «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها**» [١].

وبكلام الصحابي؛ «**كان آخر الأمرين من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار**» [٢].

وبمعرفة التاريخ: معرفة المتقدم من المتأخر من الروايات. كحديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**» [٣]، نسخه حديث ابن عباس **احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم** [٤]. وابن عباس صحب النبي ﷺ في حجة الوداع.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، وأبو داود، كتاب في ترك الوضوء مما مست النار،(رقم١٩٢)، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والنووي في شرح مسلم (٤/ ٢٦٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٦٤ رقم٨٧٥٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم، رقم (٢٣٦٩)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، رقم (١٩٣٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة الصحابة، وأتباعهم.

والصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام[(١)].

ولا يشترط في الصحبة طول مدة أو كثرة مجالسة أو رواية أو جهاد معه ﷺ.

ويعرف الصحابي بأمور: التواتر، والشهرة والاستفاضة، وشهادة صحابي أن فلانا صحابي، وشهادة تابعي ثقة أن فلانا صحابي.

ويعتبر في ذلك المعاصرة، وآخر الصحابة موتًا الطفيل بن عمرو الدوسي توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ١١٠ من الهجرة فكل من ادعى الصحبة بعده فهو كاذب[(٢)].

وقد تواترت أدلة الشريعة على علو مكانة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعلى عدالتهم جميعا وعلى حرمة الطعن فيهم والتنقص منهم، وجاءت الأدلة دالة على وجوب محبتهم ووجوب الكف عما جرى بينهم، ووجوب السير على طريقهم واتباع منهجهم.

وانعقد إجماع أهل السنة والجماعة أن أفضل الصحابة الشيخان أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجمهور أهل السنة على تقديم عثمان بعدهما ثم عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعًا.

وفائدة معرفة الصحابة من ناحية الصنعة الحديثية تمييز المرسل من الموصول.

---

(١) نزهة النظر: (ص ٦٤).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١ / ٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأتباعهم**».

والتابعي: من لقي واحدا من الصحابة[١].

والتابعون من أهل القرون الخيرية التي أشار إليها النبي ﷺ: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» متفق عليه[٢].

قال الإمام ابن أبي حاتم: فخلف بعدهم التابعون الذين اختارهم الله ﷻ لإقامة دينه وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه وسنن رسوله ﷺ وآثاره فحفظوا عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار وسائر ما وصفنا الصحابة به رضي الله عنهم فأتقنوه وعلموه وفقهوا فيه فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله ﷻ ونهيه بحيث وضعهم الله ﷻ ونصبهم له إذ يقول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة:١٠٠].

وقد قسم الإمام مسلم التابعين إلى ثلاث طبقات:

* كبار التابعين «لقي أكثر الصحابة».
* وأواسط التابعين
* وصغار التابعين

وفائدة معرفتهم كذلك تمييز المرسل من الموصول.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٥١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٣٦٥٠). ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن روى من الأكابر عن الأصاغر، كرواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري والصديق وغيرهما، ويلقب أيضًا بـ"رواية الفاضل عن المفضول"، ورواية الشيخ عن التلميذ، كرواية الزهري ويحيى بن سعيد وربيعة وغيرهم، عن مالك.

انتقل المصنف رحمه الله إلى نوع جديد من أنواع علوم الحديث وهو مبحث نفيس وأدب عظيم.

رواية الأكابر عن الأصاغر:

وهو أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن أو دونه في العلم والحفظ أو دونه فيهما معا.

قال العراقي[1]:

وَقَدْ رَوَى الكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ ... طَبَقَةً وَسِنًّا أَوْ فِي القَدْرِ

أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ ... عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبِ

ومن صوره:

رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة كروايته صلى الله عليه وسلم حديثا وخبرًا عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه وهو حديث الجساسة في صحيح الإمام مسلم[2].

ورواية الصحابي عن التابعي كرواية معاوية رضي الله عنه عن مالك ابن يُخامر عن معاذ.

---

(١) ألفية العراقي: (ص١٦٨).

(٢) صحيح الإمام مسلم/ كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة (رقم١٩٤٢).

ورواية الشيخ عن تلميذه كرواية الإمام الزهري عن تلميذه الإمام مالك.

وفائدة معرفة هذا النوع من أنواع علوم الحديث:

ألا يتوهم أن في السند انقلابا أو خطأ؛ لأن الأصل مثلا أن يروي التابعي عن الصحابي والتلميذ عن الشيخ فلو رأى العكس وهو لا يعرف هذا النوع لظن أن في الإسناد قلبا وغلطا.

وثمت فائدة تربوية مهمة ألا وهي إحياء خلق التواضع في أنفس طلبة العلم؛ فإن طالب العلم الحق يتأسى بأسلافه وأئمة هذا الشأن الذين كانوا لا يأنفون من أخذ العلم وروايته عمن هو دونهم سنا وعلما، أما التكبر والتعالي ورؤية النفس على الخلق بالعلم الذي تحمله فلم يكن يوما خلقا لأهل العلم ومريدي النجاة ودعاة الحق، قال سفيان بن عيينة:«لا يكون الرجل من أهل الحديث حتى يأخذ عمن فوقه وعمن هو دونه وعمن هو مثله»[(١)].

قال أبو حاتم الرازي: «كان عبد الله بن المبارك يكتب عمن دونه مثل رشدين بن سعد وغيره، فقيل له: يا أبا عبد الرحمن كم تكتب؟ قال: فقال: لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع لي»[(٢)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ٢١٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ٢١٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ورواية النظير عن النظير، كالثوري وأبي حنيفة عن مالك، حديث: «الأيم أحق بنفسها من وليها»[(١)].

وقال في موضع لاحق:

ومعرفة المدبج، وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض، فإن روى أحدها عن الآخر، ولم يرو الآخر عنه، فغير مدبج.

النظير أو القرين والجمع نظراء وأقران؛ وهم قوم تشاركوا معا في السن، أو في التلقي عن الشيوخ، أو فيهما معا.

قال العراقي: "القرينان: من استويا في الإسناد والسن غالبا، والمراد بالاستواء في ذلك على المقاربة"[(٢)].

فالقرين قد يروي عن قرينه، وقد يروي القرينان كل منهما عن الآخر، وهذا يسمى عند المحدثين: المدبج. كرواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفائدة معرفة هذا النوع: ألا يظن من لا يعرفه أن في الإسناد تصحيفًا وتحريفًا، أو يظن أن في الإسناد زيادة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم (١٤٢١).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العباس، عن ابنه: الفضل، وعكسه، وكذا رواية الأم عن ولدها.

أشار المصنف هنا إلى نوعين من أنواع علوم الحديث:

رواية الآباء عن الأبناء وهي نوع من أنواع رواية الأكابر عن الأصاغر.

قال الإمام السخاوي: «**وفائدة** ضبطه: الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبا»[(١)].

ففائدته ألا يظن أن في الإسناد قلبًا.

ومن صوره كذلك:

رواية الأب عن ابنته؛ قال أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حدثتني ابنتي أمينة أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج البصرة بضعة عشرون مائة»[(٢)].

ورواية الأم عن ابنها؛ فروت أم رومان عن ابنتها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديث تزويجها[(٣)].

---

(١) فتح المغيث: (٤/ ١٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب من زار قومًا فلم يفطر عندهم، رقم (١٩٨٢).

(٣) الإصابة: (٤ / ٤٠٥).

أما عكسه فهو رواية الأبناء عن الآباء، وهي الجادة والأصل؛ أن يروي الابن عن أبيه أو عن أبيه عن جده، وهذا موجود بكثرة في الرواية.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة رواية الإخوة والأخوات، كعمر وزيد ابني الخطاب.

والمقصود به **معرفة الأخوة والأخوات** الذين لهم رواية للحديث الشريف سواء في وقت الصحابة كما في مثال المصنف أو من بعدهم.

وفائدة ذلك حصر الأخوة والأخوات من الرواة بحيث إذا جاء راوٍ واشترك مع آخر في اسم الأب ميزناه هل هو أخ لهذا الراوي أم لا؟

ولا يقتصر الأمر على الأخوين بل ذكر المحدثون مثالا على اثني عشرا أخا وأختا لهم رواية وهم أبناء عبد الله بن أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، كالسراج؛ فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.

هذا النوع يسمى عند المحدثين **السابق واللاحق**؛ وصورته: أن يشترك راويان في الرواية عن شيخ، أحد هذين الراويين متقدم الوفاة والآخر متأخر الوفاة وما بين وفاتيهما مدة متباعدة.

وضرب المصنف مثالًا:

فالسراج؛ وهو محمد بن إسحق الثقفي من شيوخ البخاري توفي سنة (٣١٣هـ)، روى عنه البخاري المتوفى سنة (ست وخمسين ومائتين ٢٥٦هـ)، وروى عنه الخفاف أحمد بن محمد المتوفى سنة (ثلاث وتسعين وثلاثمئة ٣٩٣ هـ)، فبين وفاة البخاري والخفاف ما يقارب مائة وسبعة وثلاثين سنة.

ولهذا العلم فوائد:

الأولى: بيان حلاوة علو الإسناد.

الثانية: ألا يظن أن في الإسناد سقطًا.

الثالثة: معرفة الآخذين عن الشيخ المتقدم منهم والمتأخر.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن لم يرو عنه إلا واحد، من الصحابة فمن بعدهم، كمحمد بن صفوان؛ لم يرو عنه غير الشعبي.

هذا النوع يسمى عند المحدثين **الوحدان**:

وهم الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راو واحد[1].

وفوائد هذا النوع:

١. سهولة الكشف عن المجاهيل؛ هذا في حق غير الصحابة فإن جهالتهم لا تضر.

٢. ومن فائدته في الصحابة أن الصحبة تثبت برواية التابعي الثقة الواحد عن هذا الصحابي.

ومن أمثلته في الصحابة: عروة بن مضرس ومحمد بن صيفي لم يرو عنهما سوى الشعبي وثبتت صحبتهما بذلك.

---

(١) نزهة النظر: (ص٥٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن عرف بأسماء أو نعوت متعددة كمحمد بن السائب الكلبي المفسر.

وصورة ذلك سلمكم الله أن الراوي الواحد يعرف بأسماء متعددة أو نعوت متعددة أو كنى متعددة أو ألقاب متعددة أو حرف متعددة أو ينسب إلى أشياء متعددة.

ومعرفة هذا الفن مهمة جدا جدا؛ ذلكم أن من كانت هذه حاله فإنه تعسر معرفته ويعسر الحكم عليه إن لم يتبين لك شخصه. وهذا الفن متعلق بأحد نوعي التدليس وهو **تدليس الشيوخ**.

فمعرفة هذا الفن تفيد في أمور:

* الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر.

* والأمن من اشتباه الضعيف بالثقة والثقة بالضعيف.

* وكشف تدليس المدلسين.

ضرب الإمام ابن الملقن مثالًا على ذلك بالمفسر محمد بن السائب الكلبي، وهو أحد مشاهير الضعفاء، ولو تأملت ما روي عنه والأسماء والكنى والألقاب التي ذكر بها تعجب؛ فهو أبو النضر، وأبو سعيد، وأبو هشام، وحماد بن السائب، ومحمد بن السائب بن بشر. فهؤلاء الخمسة إنما هم في الحقيقة شخص واحد.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب ومعرفة مفردات ذلك.

أما الأسماء فهي جمع اسم **والاسم**: ما يُعْرف به الشيءُ ويستدلُّ به عليه.

وأما الكنى فهي جمع كنية، **والكنية**: ما يجعل عَلَمًا على الشَّخص. غير الاسم واللقب، ولا تكون الكنية إلا بالإضافة إلى الأب أو الأم، نحو: أبو القاسم أم خالد وهكذا، والعرب تذكر الاسم مع الكنية من باب التعظيم، بل ربما كنّت العرب مواليدها تفاؤلًا.

وأما الألقاب فجمع لقب **واللقب**: اسمٌ يُسمَّى به الإنسانُ غير اسمه الأوّل، للتَّعريف، أو التَّشريف، أو التَّحقير.

وقد نهى الله عن التلقيب للتحقير فقال: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحُجُرات:١١]

والأسماء والكنى والألقاب كل ذلك وارد في أسانيد الرواية؛ فربما ذكر الراوي باسمه منسوبا لأبيه، أو باسمه مهملا، وربما ذكر بكنيته مجردا أو بكنيته واسمه، وربما ذكر بلقبه دون ذكر اسمه أو كنيته.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة مفردات ذلك.

والمقصود بمفردات ذلك: **الأسماء المفردة، والكنى المفردة، والألقاب المفردة.**

ومعنى ذلك أن يكون لأحد الرواة اسم أو كنية أو لقب مفرد لا يشاركه فيه غيره من الرواة.

وغالبا ما تكون هذه المفردات من الأسماء والكنى والألقاب غريبة خارجة عن المألوف.

فمن مفردات الأسماء: أجمد بن عجيان (صحابي)، وتدوم بن صبح الكلاعي، وضريب بن نقير بن شمير.

ومن مفردات الكنى: أبو الحمراء هلال بن الحارث مولى رسول الله ﷺ، وأبو مُراية عبد الله بن عمرو من التابعين.

ومن مفردات الألقاب: سفينة مولى رسول الله ﷺ، وسُحنون صاحب المدونة المشهور وهو عبد السلام بن سعيد التنوخي.

وفوائد معرفة هذا النوع:

ضبط هذه الأسماء والكنى والألقاب لينطق بها على وجهها لأنها غالبا غريبة ولا يقاس عليها.

وكذلك معرفة سبب تلك الألقاب ومعانيها.

وحتى لا يظن مثلا أن اللقب اسم فيظن أنهما اثنان.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن اشتهر بالاسم دون الكنية وعكسه.

والناس مع الكنى **أقسام**:

من له اسم وكنية مشهورتان.

ومن له اسم مشهور وكنية مغمورة وعكسه.

ومن له يعرف اسمه ولا تعرف كنيته وعكسه.

ومن له اسم على صورة كنية وله كنية كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث الإمام أحد فقهاء المدينة السبعة اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن.

ومن له لقب بصورة كنية كأبي تراب علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن له أكثر من كنية. وغير ذلك من الصور.

نرجع إلى قول الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن اشتهر بالاسم دون الكنية وعكسه.

والمراد بذلك أن بعض الرواة يشتهر باسمه ولا يشتهر بكنيته مع كونها معلومة لكن شهرته باسمه أكبر، وأحيانا يقع العكس فيشتهر الراوي بكنيته دون اسمه.

وفائدة ذلك أن الراوي قد يذكر باسمه المشهور، ويذكر بكنيته غير المشهور أحيانا فيظن من لا يعرف ذلك أنهما شخصان وهما في الحقيقة اسم مشهور وكنية مغمورة أو العكس.

وقد وقع ذلك لبعض الرواة فعلق الإمام الحاكم بقوله: «ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم»[1].

---

(١) فتح المغيث: (٤/ ٢١٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن وافق اسمه اسم أبيه.

بمعنى أن يشترك الراوي وأبوه باسم واحد، كالحجاج بن الحجاج الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمؤتلف والمختلف.

هذا النوع كذلك متعلق بأسماء الرواة وهو فن مهم جدًا يحسن بطالب علم الحديث ضبطه والاعتناء به.

ذلكم أن الأسماء سماعية وليست قياسية ولا يَدُلُّ على طريقة نطقها شيء سوى السماع، وأشد ما يقع التصحيف في الأسماء كما قال الإمام ابن المديني[(١)].

والمؤتلف والمختلف: أن تتفق الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب خطا وتختلف نطقًا سواء كان مرجع الاختلاف في اللفظ النقط أم الشكل.

مثال ذلك: سلام وسلّام، بشير وبُشير، حزام وحرام، يسار وبشار (بشار نادر في التابعين معدوم في الصحابة) الذهبي، بشر وبسر.

وقد كتب جماعة من أهل العلم ضوابط في هذا، وضبط هذا لا يكون إلا **بالحفظ**.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كَثُرَ عثاره، ولم يُعدم مُحجِّلًا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلًا"[(٢)].

---

(١) أخبار المصحفين، (ص٣٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح: (ص٣٤٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمتفق والمفترق.

وهو ما اتفق لفظا وخطًا وافترقت مسمياته.

بمعنى أنه ثمت رواة اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وربما أنسابهم واختلفت أشخاصهم وقد تختلف رتبتهم في الجرح والتعديل. فمثلا:

الخليل بن أحمد هناك ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم.

أحمد بن جعفر بن حمدان هناك أربعة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، وكلهم في عصر واحد.

محمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان. وهكذا.

فائدة معرفة هذا النوع:

التمييز بين المشتركين في الاسم وألا يظن أنهم واحد وهم جماعة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وما تركب منهما، والمتشابه.

وهو كذلك نوع متعلق بأسماء الرواة، وهو ما حصل الاختلاف فيه في الاسم والاختلاف في اسم الأب أو العكس، فهو نوع تركب من المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق.

مثال ذلك:

محمد بن عَقيل هما اثنان اتفقا في الاسم الأول لكن اختلفا في اسم الأب، لكن أحدهما بفتح العين محمد بن عَقيل النيسابوري، والآخر بضم العين محمد بن عُقيل الفريابي. فهذا النوع اجتمع فيه المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف. أسماؤهم متفقه، لكن أسماء آبائهم مؤتلفة مفترقه -صورتها واحدة- لكن نطقها مختلف.

مثال على العكس: شريح بن النعمان، وسريج بن النعمان. اسم الأب متفق، واسم الأبناء مؤتلف مختلف وسبب ذلك التشكيل.

والخلاصة: وهو أن تتَّفق الأسماء خطًّا ونطقًا، وتختلف الآباء نطقًا، أو العكس.

وفائدته: ضبط أسماء الرواة وعدم الالتباس عند النطق بها.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمنسوب إلى غير أبيه، كبلال بن حمامة.

يتكلم الإمام هنا عن النسبة والنسبة مصدر الانتساب وأصل ذلك اتصال شيء بشيء.

والنسب يكون بالآباء ويكون إلى البلاد وإلى الصنائع[1].

والعرب تنتسب إلى القبائل والعجم تنتسب إلى البلاد والأقاليم والصناعات، وبعد تداخل الناس مع الفتوحات الإسلامية سرى ذلك بين العرب.

وقد تقع النسبة إلى غير الأب؛ كالنسبة للأم، أو الجد، أو الجدة، أو إلى غير أبيه لكن لسبب.

فمن النسبة إلى الأم: بلال بن حمامة (بلال بن رباح رضي الله عنه)، ومعاذ ومعوذ وعوذ أبناء عفراء رضي الله عنهم.

ومن النسبة إلى الجد: أبو عبيدة بن الجرّاح رضي الله عنه فهو عامر بن عبد الله بن الجرّاح، والإمام أحمد بن حنبل فهو أحمد بن محمد بن حنبل.

ومن النسبة إلى الجدة: بشير بن الخصاصيّة رضي الله عنه فهي جدته وهو بشير بن معبد.

---

(١) اليواقيت والدرر: (٢ / ٤١٦).

ومن النسبة إلى غير الأب من أجنبي لسبب: المقداد بن الأسودﷺ فهو المقداد بن عمرو نسب إلى الأسود لأنه تبناه فنسب إليه.

وفائدة معرفة هذا النوع: دفع توهم التعدد حين ينسب إلى أبيه مرة وإلى غير أبيه أخرى وهما في الحقيقة واحد.

وقد ورد تحريم الانتساب إلى غير الأب في أحاديث كثيرة، منها حديث أبي بكرةﷺ مرفوعًا: «**من ادعى إلى غير أبيه، وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام**»[(١)].

أما من عرف بغير نسبته إلى غير أبيه من باب التعريف والاشتهار لا الانتساب، ولم يترتب على ذلك مفسدة فلا حرج.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، رقم (٦٧٦٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، رقم (٦٣).

قال المصنف:

والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء وهو بخلافه؛ كأبي مسعود البدري؛ فإنه نزلها، ولم يشهدها.

والمقصود هنا **النسب التي على خلاف ظاهرها**؛ كأن ينسب إلى بلد أو صنعة، وتكون النسبة ليست حقيقية بل لعارض عرض.

ومثل الإمام هنا ككثير من المصنفين بالصحابي الجليل أبي مسعود البدري وهو عقبة بن عامر رضي الله عنه يقال: نسب إلى بدر لأنه نزلها ولم يشهدها، فتكون هنا نسبة على غير ظاهرها. لكن الأرجح أنه شهدها ونزلها، وهذا اختيار البخاري ومسلم.

ومن أمثلة النسب التي على خلاف ظاهرها: خالد الحذّاء وهو الإمام الحافظ الثقة أبو المنازل خالد بن مهران البصري، ولم يكن حذّاءً «أي يعمل بالأحذية» لكنه كان يجلس إليهم فنسب إليهم.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمبهمات.

والمبهم من لم يصرح باسمه في الإسناد أو المتن، رجلا كان أو امرأة[١].

وتشتد الحاجة إلى معرفته إن وقع الإبهام في الإسناد؛ لأن الحكم على الحديث متوقف على معرفة هذا المبهم.

وأما مبهم المتن فله **فوائد** منها:

أن يكون في الإسناد فضيلة للمبهم فيعرف صاحبها.

أو أن يكون المبهم سائلًا عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد من خلال معرفته مع معرفة التاريخ الناسخ والمنسوخ.

وأشد الإبهام أن يأتي بقوله: أن رجلا أو امرأة؛ كحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رجلا قال: يا رسول الله الحج كل عام؟[٢] وهذا الرجل هو الأقرع بن حابس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بيّنه ابن عباس في رواية أخرى[٣].

ويمكن معرفة المبهم:

إما بجمع الروايات فيرد مصرحا به في رواية أخرى أو بتنصيص أهل العلم.

---

(١) تدريب الراوي: (٢ / ٣٤٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧٤١- ١/ ٣٠١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٥١٠- ١/ ٣٧٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والتواريخ والوفيات.

وهذا نوع مهم من أنواع علوم الحديث تكمن فائدته في:

الكشف عن الاتصال والانقطاع في الأسانيد.

وكشف تدليس المدلسين.

وبيان وقت السماع من المختلطين.

وحقيقة التاريخ معرفة المهم من التواريخ في حياة الرواة كمواليدهم ورحلاتهم ووفياتهم، فكل ذلك مؤثر في الكشف عن اتصال الأسانيد.

قال الحافظ السخاوي: "وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه ولا يعتنى بأعم منه، خصوصًا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات؛ ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى ورجوم العدى"[1].

---

(١) فتح المغيث: (٤/ ٣٠٧).

قال الإمام سفيان الثوري[١]: «لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ».

ويحسن بطالب العلم معرفة تواريخ وفيات أعلام الأمة كرسول الله ﷺ، والخلفاء الأربعة، والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة وغيرهم من أعلام الأمة.

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص٣٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة الثقات، والضعفاء، ومن اختلف فيه؛ فيرجّح بالميزان.

الرواة على أقسام ثلاثة:

١. الثقات المتفق على توثيقهم، وهم مراتب متعددة

٢. والضعفاء المتفق على تضعيفهم، وهم مراتب متعددة.

٣. والمختلف فيهم بين العلماء (ثقات أم ضعفاء).

والرواة المختلف فيهم هم ميدان علم الجرح والتعديل الأرحب، ويكون الترجيح بينهم بحسب قواعد علم الجرح والتعديل، وهو علم تميز به المسلمون وهو علم اجتهادي، وهو كما سبق علم قائم بذاته له أسس وقواعد مرعية وهو من العلوم الحارسة للشريعة فيعرف من خلاله الصدق من الكذب والصحيح من الضعيف من أقوال رسول الله ﷺ.

وقد صنف العلماء في الرواة الثقات والضعفاء بأنواعهم.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن اختلط في آخر عمره من الثقات، وخرف منهم، ومن روى قبل ذلك عنهم، ومن احترقت كتبه أو ذهبت فرجع إلى حفظه؛ فساء.

والاختلاط في الرواة هو سوء حفظ **طارئ** في الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها «فقدانها»، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء حفظه[(١)].

وحقيقة الاختلاط: «فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال»[(٢)].

حالات الاختلاط:

من لم يضره الاختلاط «لأنه لم يُحدّث بعد اختلاطه»: إما لقصر مدة اختلاطه كسفيان بن عيينة وإسحاق بن راهوية، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه كجرير بن حازم وعفان بن مسلم «مثلًا قد يحجره أبناؤه عن التحديث».

من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فزاده الاختلاط ضعفًا. كمحمد بن جابر السحيمي.

---

(١) نزهة النظر: (ص ٥١).

(٢) فتح المغيث: (٤/ ٣٦٦).

من كان ثقة قبل الاختلاط ثم اختلط وحدّث بعد اختلاطه: وحكم حديث هذا الصنف: أن ما حدث به قبل الاختلاط قُبل، وما حدث به حال الاختلاط لا يقبل، إلا إذا تابعه على روايته أحد الثقات فإنه يقبل.

قال الإمام ابن حبان في مقدمة صحيحه: «وحكم هؤلاء-أي المختلطين- الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات»[1].

وما أشكل فلم يدر حدث به قبل الاختلاط أو بعده لا يقبل إلا إذا تابعه على روايته أحد الثقات فتقبل روايته.

فائدة: لم يختلط أي من الصحابة.

---

(١) صحيح ابن حبان: (١/ ١٦١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن حدث ونسي، ثم روى عمن روى عنه.

وله صورتان ولكل صورة حكمها:

الصورة الأولى: أن يحدث الشيخ تلميذه وينسى أنه حدثه؛ فيقول: لا أذكر أني حدثتك، وما قارب ذلك من لفظ، والراوي ثقة ومتـأكد أن الشيخ حدثه، ففي هذه الصورة لا يكون إنكار الشيخ مسقطًا للحديث ويجوز العمل بالحديث عند جمهور العلماء[1].

بل أحيانا يرجع الشيخ فيقول حدثني فلان عني أني حدثته أن فلان حدثني كذا وكذا.

الصورة الثانية: أن يجزم الشيخ بنفيه تحديث الراوي ويكذب الراوي في ادعاء التحديث، ففي هذه الصورة ترد الرواية، لكن لا يكون ذلك طعنًا في الراوي؛ لأن الراوي ثقة.

---

(١) المقدمة لابن الصلاح: (ص١٠٥ – ١٠٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء.

وطبقات الناس: مراتبهم كما في معاجم اللغة[١].

والطبقة في اصطلاح المحدثين: «قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط»[٢].

وفائدة معرفة الطبقات مهم جدا: فبه يؤمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في الاسم أو الكنية وكل واحد منهما من طبقة[٣].

ومعرفة مراتب العلماء والرواة وطبقاتهم أمر مهم جدًا لطالب العلم، واختُلف في حد الطبقة، وعموم الطبقات أخذ من حديث الرسول ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٤]. فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة بعده ﷺ. لذلك طبقات الرواة **بالعموم**: الصحابة، التابعين، أتباع التابعين، أتباع الأتباع. هذا في العموم، لأن الصحابة بعض أهل العلم قسمهم إلى عشر طبقات، والتابعون قسمهم الإمام الحاكم إلى خمس عشر طبقة – وتعلمنا أنهم يقسمون إلى ثلاث طبقات: كبار وأواسط وصغار التابعين.

---

(١) مختار الصحاح (ط ب ق).

(٢) تدريب الراوي: (٢ / ٣٨١).

(٣) فتح المغيث: (٤ / ٣٨٨).

(٤) سبق تخريجه.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والموالي.

والمولى من ألفاظ **الأضداد** فيطلق على المالك ويطلق على العبد، وعلى المعتِق والمعتَق.

والولاء أنواع:

أشهرها ولاء **العتاقة**؛ فيعتق السيد عبده ويكون ولاؤه له؛ كأبي العالية الرياحي كان مولى لامرأة من بني رياح أعتقته.

وولاء **إسلام** كالإمام البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي ولاءً، نسب إلى الجعفيين؛ لأن جده أسلم على يد رجل منهم[1].

وولاء **حلف ومناصرة**، كالإمام مالك بن أنس الأصبحي أصالةً التيمي ولاءً.

وفائدة ذلك كما قال المحدثون: التفريق بين من كان منسوبًا أصالةً إلى هذه القبيلة أو ولاءً إلى هذه القبيلة.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٩٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي.

والقبائل: جمع قبيلة وهي الجماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد.

والبلاد: جمع بلد وهو المكان الذي تستوطنه جماعات من الناس.

والعرب القدماء لا يعرفون النسبة إلى غير قبائلهم، قال الإمام السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد كانت العرب إنما ينسبون إلى الشعوب والقبائل والعمائر والعشائر والبيوت، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحُجُرات:١٣]. والعجم إلى رساتيقها؛وهي القرى وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم والمدن والقرى ضاعت كثيرًا من الأنساب العربية المشار إليها في البلدان المتفرقة، فنسب الأكثر من المتأخرين منهم، كما كانت العجم تنتسب للأوطان: جمع وطن وهو محل الإنسان من بلدة أو ضيعة أو سكة، وهي الزقاق أو نحوها، وهذا وإن وقع في المتقدمين أيضًا فهو قليل، كما أنه يقع في المتأخرين أيضًا النسبة إلى القبائل بقلة»[1]. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد ينتسب بعض الرواة إلى **صناعات** وحرف مختلفة كالحداد والنجار والبَزّاز «يعمل بالحرير» والقزّاز «يعمل بالزجاج» والفرّاء.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي: (٤/ ٤٠٠).

الحُلي: جمع حلية وهي الصفة التي يتحلى بها ويشتهر بها الإنسان، فمثلًا: كتب حلية الأولياء يذكر فيه آثار السلف في بيان صفاتهم. فقد ينسب الراوي إلى **صفة** معينة يشتهر بها كالأعمش «سليمان بن مِهران – لعمش كان في عينيه» والأعرج «عبد الملك بن جُريج – لأنه كان به عرج».

وقالوا قد تتحول النسبة أحيانًا إلى لقب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذا آخر «التذكرة»، والله أعلم بالصواب، وهي عجالة للمبتدئ فيه، ومدخل للتأليف السالف، المشار إليه أولا؛ فإنه جامع لفوائد هذا العلم وشوارده، ومهماته وفرائده، ولله الحمد على تيسيره وأمثاله.

ختم الإمام ابن الملقن التذكرة بالتذكير بأمرين سبق الإشارة إليهما في المقدمة:

الأول: أن التذكرة تنبيه للمبتدي فهي في أول سلم دراسة مصطلح الحديث.

والثاني: أنها اختصار ومدخل لكتابه المقنع في علوم الحديث.

وأشار إلى أن كتابه والمختصر منه شملا فوائد هذا العلم وشوارده.

وختم بحمد الله على ما يسر له من إتمام تأليف كتابه ومختصره وغير ذلك من كتبه، ونحن نحمد الله على ما يسر من الاطلاع على هذا المؤلف القيم ونحمده جل شأنه على ما أعان من شرح وتيسير فهمه للطلاب.

نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجزل لإمامنا ابن الملقن المثوبة والأجر وأن يسلك بنا سبيل علمائنا السابقين وأن ينفعنا بالعلم وأن يكون العلم حجة لنا لا حجة علينا.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **قال مؤلفه** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

فرغت من تحرير هذه "التذكرة" في نحو ساعتين، من صبيحة يوم الجمعة، سابع عشري جمادى الأولى، سنة ثلاث وستين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها وما بعدها في خير.

ونقول تم شرح هذه التذكرة في ثلاثة عشر مجلسًا مع إخواننا طلاب العلم في مركز الإمام الألبانيّ رَحِمَهُ اللَّهُ وكان الفراغ من ذلك قبيل مغرب يوم السبت العشرين من شهر ذي الحجة للعام الرابع والأربعين والأربعمئة والألف.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

مقدمة..... ٥
مقدمات مهمات..... ٧
المقدمة الأولى: مبادئ علم مصطلح الحديث..... ٧
المقدمة الثانية: متعلقة بالمؤلف..... ١٢
المقدمة الثالثة: متعلقة بهذا الكتاب (التذكرة في علوم الحديث)..... ١٣
نص التذكرة في علوم الحديث..... ١٥
الشرح..... ٢٤
الصحيح..... ٣١
الحسن..... ٤٠
الضعيف..... ٤٣
المسند..... ٤٧
المتصل..... ٤٨
المرفوع..... ٤٩
الموقوف..... ٥١
المقطوع..... ٥٤
المنقطع..... ٥٥

المرسل..... ٥٦
المعضل..... ٥٩
المعلق..... ٦٠
المعنعن..... ٦١
التدليس..... ٦٣
الشاذ..... ٦٥
المنكر..... ٦٧
الفرد..... ٦٨
الغريب..... ٧٠
العزيز..... ٧١
المشهور..... ٧٢
المتواتر..... ٧٣
المعلل..... ٧٤
المضطرب..... ٧٥
المدرج..... ٧٦
الموضوع..... ٧٨
المقلوب..... ٧٩

العالي والنازل..... ٨١
المصحف..... ٨٤
المختلف..... ٨٥
المسلسل..... ٨٧
الاعتبار والمتابعة..... ٨٨
زيادة الثقات..... ٩٠
المزيد في متصل الأسانيد..... ٩٢
صفة الراوي..... ٩٣
بيان سن السماع..... ٩٥
كيفية السماع والتحمل..... ٩٦
كتابة الحديث..... ٩٧
طرق الرواية..... ١٠١
صفة الرواية وأداؤها..... ١٠٤
آداب المحدث وطالب الحديث..... ١٠٦
غريب الحديث..... ١١٠
الناسخ والمنسوخ..... ١١٧
معرفة الصحابة وأتباعهم..... ١١٩

رواية الأكابر عن الأصاغر..... ١٢١
رواية الأقران..... ١٢٣
رواية الآباء عن الأبناء..... ١٢٤
رواية الإخوة والأخوات..... ١٢٥
السابق واللاحق..... ١٢٦
الوحدان..... ١٢٧
الأسماء والكنى والألقاب..... ١٢٩
والمؤتلف والمختلف..... ١٣٣
والمتفق والمفترق..... ١٣٤
المتشابه..... ١٣٥
المنسوب إلى غير أبيه..... ١٣٦
النسبة التي على خلاف ظاهرها..... ١٣٨
المبهمات..... ١٣٩
التواريخ والوفيات..... ١٤٠
معرفة الثقات والضعفاء..... ١٤٢
الاختلاط..... ١٤٣
من حدّث ونسي..... ١٤٥

طبقات الرواة..... ١٤٦
الموالي..... ١٤٧
القبائل والبلاد..... ١٤٨
الخاتمة..... ١٥٠
الفهرس..... ١٥٣